

يطلب من السادة طالبى الانتماء للنقابة، والمدرجة أسماؤهم في كتاب حلف اليمين المرقم (٢٩٧٩) في ١٠ / ٧ / ٢٠٢٠، الحضور الى مقر نقابة المحامين العراقيين في بغداد - المنصور، لحلف اليمين المنصوص عليها في المادة (الحادية عشرة) من قانون المحاماة النافذ رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥، في تمام الساعة التاسعة والنصف من صباح يوم الاثنين المقبل الموافق ٢٠٢٠/٧/٢٠ مع الالتزام والتقييد الكامل بالامر الإداري الصادر بتاريخ ١٥ / ٦ / ٢٠٢٠.

السعدي يناقش تسهيل إجراءات تصديق الوكالات في دوائر وزارة الخارجية

نقابة المحامين العراقيين ترسل مذكرة إلى رئيس مجلس الوزراء حول الدعاوى الحكومية

يد البعض من رموز السياسة وحفنة قليلة من اللصوص والسراق فاقدى الأمانة والشرف والضمير. ولايد من الإشارة إلى احترام نقابة المحامين للاستثناءات القانونية الواردة على حصر التوكيل بالمحامين بالفقرات أولاً وثانياً وثالثاً /١ من المادة (الثانية والعشرين) من قانون المحاماة العراقي النافذ رقم (١٧٤) لسنة ١٩٦٥، ولكن ينبغي أن لا يكون الاستثناء هو الأصل وحرمان المحامين من حق التوكيل.

إن اقتدار المحامي بالدفاع عن حقوق الدولة لا يتحقق إلا بالتعاون مع الحقوقيين العاملين في الأقسام القانونية في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى.

ودون أن نبخس من قدر الاخوة الموظفين في دوائر الدولة، فقد لوحظ ان القسم الأعظم منهم، والذي يكلف عادة بالدفاع عن مصالح الحكومة أمام القضاء، هم من الموظفين حديثي التعيين، وبالتالي عديمي الخبرة في الدفاع عن مصالحها التي تبلغ أحياناً مليارات الدنانير، وطالما تعرضت تلك المصالح للضياع والهدر بسبب نقصان الخبرة اللازمة.

دولة الرئيس: يتطلع المحامون، وبعيون راصدة ومتابعة مترقبة لدى الاهتمام بالمحامين وبمطالبهم، بإصدار القرارات الكفيلة والملمزة للوزارات والدوائر الحكومية بتوزيع الدعاوى الحكومية بين المحامين طبقاً للقانون".

وتقبلوا وافر التقدير والاحترام



وإن هذا ليس بقصد توفير فرص العمل أو معالجة العطالة التي حلت بهم بسبب الأوضاع الاقتصادية والحظر الصحي الذي تحمل المحامون نتائجه الصعبة وما زالوا بكل علو وكبرياء تتناسب مع سمو المحاماة وعلويتها، بل لإعادة حق المحامين الشرعي بالدفاع عن حقوق الدولة التي هي حقوق الشعب في حماية الأموال العامة وصيانتها، والحفاظ عليها أمام المحاكم القضائية، وهي تتعرض اليوم للاعتداء والتلاعب والضياع على

عدم الجواز لغير المحامين من التوكيل عن الغير، ويدخل في عداد (الغير)، وبصورة مطلقة، جميع الدوائر الرسمية وشبه الرسمية، والمحافظات والشركات والمصارف، سواء بجهة الإدعاء بالحقوق أم بالدفاع عنها بالصفة القانونية المقررة أمام جميع المحاكم العراقية داخل العراق وخارجه، وفي مختلف اختصاصاتها ودرجاتها، على أن يتم توزيع الدعاوى بين المحامين توكيلاً من (لجنة توزيع دعاوى الدوائر).

أكثر من عقدين مضياً، بعد أن تم تعطيل النصوص القانونية الأمرة والصريحة في الدلالة والمعنى بقرارات إدارية صادرة عن وزراء أو مدراء عامين في الحكومة، تجاوزت وصف التعدي على القانون لتصل إلى درجة الإنتقاص والإجهاز الكامل على المحامين، ودورهم المعقود عليهم طبقاً لأحكام المادتين (الثانية والعشرين) و(الثالثة والعشرين) من قانون المحاماة العراقي رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ اللتين أوجبتا

بشرى العزاوي

أرسل نقيب المحامين العراقيين، ضياء السعدي، مذكرة الى رئيس مجلس الوزراء بخصوص الدعاوى الحكومية، وتوزيعها بين المحامين طبقاً لأحكام قانون المحاماة رقم (١٧٣) لسنة ١٩٦٥ المعدل.

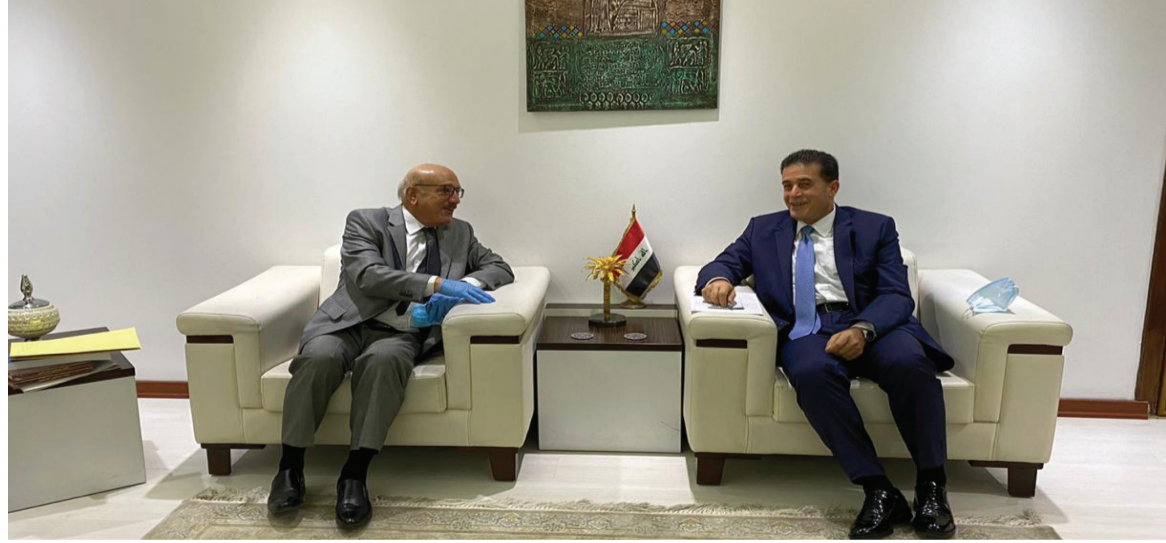
وجاء فيها: "تهديكم نقابة المحامين أطيب تحياتها، وبعد...

نظراً للطبيعة القانونية والحقوقية التي يتمتع بها المحامون، فإنهم يجدون لهم دوراً في تنفيذ المهام الوطنية العاجلة المطروحة على حكومتكم الجليلة، تلك المتعلقة بالدفاع عن حقوق الدولة والشعب، أمام المحاكم القضائية بقوة الدستور والقانون، بما يفضي إلى استعادة هيبة الدولة وقدراتها وحقوقها، والترجمة العملية لبرنامجها المعلن من خلال مشاركة النقابة والمحامين الفعالة في التصدي لحالات الفساد والتلاعب المستشري في مفاصل الدولة، ومعالجة الأضرار البليغة التي لحقت بالعراق وشعبه، واعتماداً على السلطة القضائية، وعلى وجه التحديد (المحامين) بوصفهم الجزء الرئيس في العملية القضائية بعد إزالة كل العوائق التي صنعتها القرارات الإدارية اللامسؤولة على حساب القانون التي تحول دون قيام المحامين بدورهم ومهامهم في هذه المرحلة الانتقالية.

وتؤكد لكم دولة الرئيس أن المحامين العراقيين قد عُيِب دورهم المهني والقانوني بالدفاع عن حقوق الدولة منذ

نقيب المحامين يناقش تسهيل إجراءات تصديق الوكالات وأعمال المحامين في دوائر وزارة الخارجية

السعدي يدعو إلى فهم دور المحامي.. ويؤكد: المحاماة من أهم ركائز النظام الديمقراطي



المعوقات التي تواجه المحامين، مشدداً على وجوب تفعيل نصوص القانون التي تعطي الامتياز للمحامي، وتفرض تسهيل اعمالهم. مشيراً الى نص المادة السادسة والعشرين من قانون المحاماة العراقي رقم ١٧٣ لسنة ١٩٦٥ المعدل. من جانبه، رحب مصطفى بنقيب المحامين، مؤكداً السعي الجاد لتفعيل التعاون المشترك بين الجانبين، وتيسير مهمة المحامين ومراجعاتهم، وطبقاً لقواعد القانون.

القضاء الواقف خاص

تباحث نقيب المحامين العراقيين، ضياء السعدي، مع الوكيل الأقدم لوزارة الخارجية عبد الكريم هاشم مصطفى، حول تسهيل أعمال المحامين خلال مراجعتهم الدوائر التابعة للوزارة، لغرض إكمال وكالاتهم أو المعاملات التي يمثلون بها مصالح موكلهم. جاء ذلك خلال زيارته لمكتب الوكيل، حيث طرح السعدي أهم

و نطلب اجراء التحقيق عندما يعرقل عمل المحامي خلافاً للقانون". أما في ما يخص الكلام الذي يثار في مواقع التواصل الاجتماعي، واللغط غير المسؤول، والتسقيط والنقد الهدام من بعض المحسوبين على المهنة، فقد بين نقيب المحامين بالقول: "بدلاً من ان نذهب الى صفحات التواصل الاجتماعي، وننال من النقابة بالكلام المسيء غير المؤدب، علينا ان نتوحد ونتراص ونفتش عن الطرق والاساليب التي تضمن حقوق المحامين، ولكن عندما يسمع المجتمع والقضاء هذه المهاترات، وهذه الاتهامات، فلن تصبح لدينا أية قيمة".

خاتماً: "ما نريد قوله اننا نسعى الى خلق علاقة قوية بيننا وبين الهيئة العامة، وليس بالنقد اللامسؤول وغير الهادف".

الشرطة عندما يمتنعون، ونستطيع تسميتها مؤسسة مهمة، وادعو المحامين الى انه عندما يصادفهم هكذا أمر أن يلجأوا للنقابة حتى يتم التحقيق بذلك".

وأكد: "أن أي ضابط مهما كان، ومهما علت رتبته، يعرقل عمل المحامين، سوف نطالب بطرده، لأن هذا يعني انه تجاوز واعتدى على حقوق مقررة، وفي قانون المحاماة لا تستقيم أية عملية سياسية إلا بالمحامي".

وأشار السعدي الى: ان "هناك نوعاً أيضاً من التعاملات غير الجيدة من قبل بعض قضاة المحاكم اتجاه المحامي، وعليه كما قلنا ان يراجع النقابة، لاننا متفقون مع مجلس القضاء اننا نؤشر على أي قاضٍ،

علياء الحسنى

قال نقيب المحامين العراقيين، ضياء السعدي: "أن أكثر من ٩٠ بالمئة من الشكاوى هي ناتجة عن عدم فهم دور المحامي، ويفوته كثيراً ان من اهم ركائز النظام الديمقراطي هي محاماة مزدهرة محترمة، والمحامي يقوم في ظلال هذا النظام بدوره كاملاً".

وأضاف: "أن المحامي لا يزال يلاقي عقبات في قراءة الاوراق، وفي مقابلة المتهم، وفي تقديم الطلبات، وفي بعض المرات هناك عقبات متوارثة، وتفكيكها يحتاج الى تعاون كبير جدا بين النقابة والهيئة العامة، وبهذا الصدد لدينا لجنة مشتركة مع الداخلية تفصل بكل الشكاوى التي يقدمها المحامي ضد مفوضي وضباط

المولى: المحامي ليس مسؤولاً عما يورده في مرافعاته الشفوية أو التحريرية



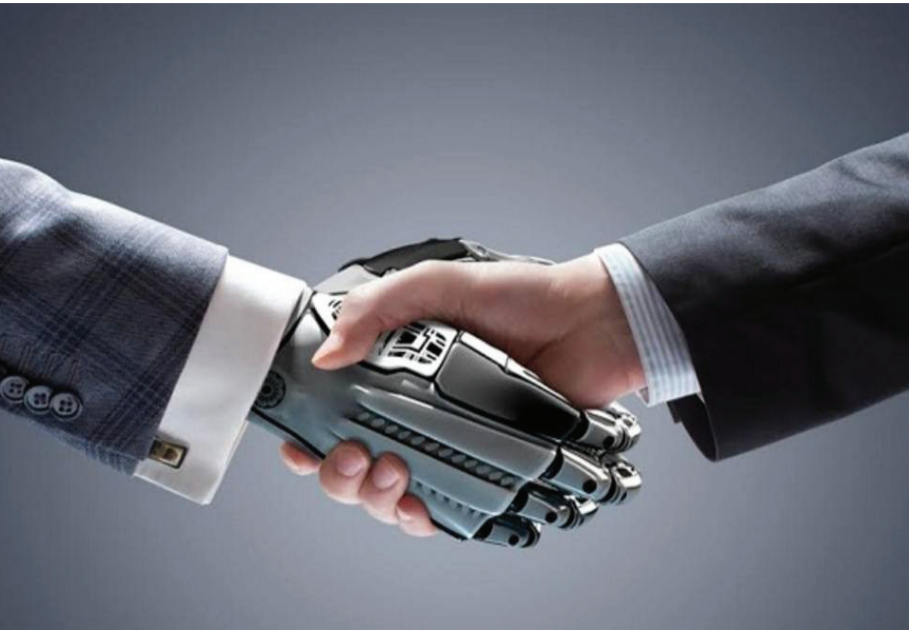
مراجعاته عن موكله، وبتكليف نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، وحضور رئيس هيئة انتداب المحكمة المركزية في الرصافة، المحامي ولاء العامري، ومندوب محامي المحمودية.

التحريرية، مشيرة إلى نص المادة (٢٤) من القانون. جاء ذلك على خلفية حضور المولى محكمة المحمودية، الأربعاء الماضي، للدفاع عن محام اتهم بتقديم بعض الوثائق المزورة خلال

القضاء الواقف خاص ذكرت عضو مجلس نقابة المحامين العراقيين، المحامية سارة المولى، إن قانون المحاماة قضى بأن المحامي لا يكون مسؤولاً عما يورده في مرافعاته الشفوية أو

مراجعاته عن موكله، وبتكليف نقيب المحامين العراقيين، الأستاذ ضياء السعدي، وحضور رئيس هيئة انتداب المحكمة المركزية في الرصافة، المحامي ولاء العامري، ومندوب محامي المحمودية.

الطريق إلى الذكاء الاصطناعي في أعمال مهنة المحاماة



(Watkins)، بدخل سنوي يقدر بثلاثة مليارات وثلاثة وستين مليوناً وتسعمائة واثنين وتسعين ألف دولار، ويضم (٢٤٣٦) محامياً. أما المرتبة الثالثة، فقد جاء فيها مكتب المحاماة الأمريكي (Baker McKenzie)، بدخل سنوي يقدر بمليارين وتسعمائة مليون دولار أمريكي، ويضم (٤,٧٢٣) محامياً.

فلا يهيم إن أن تمارس المحاماة من خلال شركة محاماة أو من خلال مكتب الخاص، المهم هو أن تعدو أسرع من غيرك حتى تحقق النجاح.. واعتقد أن اللجوء إلى الذكاء الاصطناعي في أعمال المحاماة هو السبيل الأول نحو العدو بسرعة في طريق مهنة المحاماة.

إن مكاتب المحاماة الكبرى على مستوى العالم قد بدأت في استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل كبير، ويظهر ما يسمى «المحامي الروبوت»، أو «المحامي الآلي» أو «المحامي الذكي» والمحامي الآلي» أو «المحامي الروبوت» (Robot Lawyer) هو عبارة عن برنامج أو تطبيق إلكتروني يؤدي العديد من المهام التي تنفذ عادة من قبل المحامين.

وباستقراء التجارب المختلفة في هذا الشأن، يمكن القول إن المهام التي يقوم بها المحامي الآلي حتى تاريخه تقتصر على قراءة الوثائق وتحليل العقود والتنبيه إلى ما قد يشوبها من عيوب ونواقص، وتحديد المخاطر والمسؤوليات والالتزامات، وإعطاء دفوع قانونية بناءً على الأحكام القضائية، وصياغة حجج سبق للقضاء الأخذ بها، وتكوين فرضيات بناءً على الأسئلة والوثائق المدخلة. ولكن لم يتسن حتى تاريخه بناءً محام قادر على المرافعة في ساحات المحاكم.. وعلى كل حال، وأياً كان المستوى الذي وصل إليه المحامي الآلي أو المحامي الروبوت، يمكن للمحامين البشرين استخدام المحامي الروبوت، لتسريع عملهم وتوفير تجربة أفضل للعملاء من خلال السماح لهؤلاء العملاء بخدمة أنفسهم عبر الإنترنت.

وفي هذا المضمار، وما دمتا نتحدث عن المحامي الإلكتروني أو المحامي الروبوت، فإن الحديث لا يد أن يتطرق إلى أشهر خمسة روبوتات لتقديم الخدمات القانونية.. والتطبيق الأول والأشهر في هذا المجال هو المحامي الروبوت «دوت ببي» (DoNotPay)، وهو تطبيق يستخدم الذكاء الاصطناعي، وكان يهدف في بداية نشأته – وما هو واضح من اسمه – إلى مساعدة الأفراد على تقاضي دفع المخالفات غير العادلة المتعلقة بوقوف السيارات، وذلك من خلال تيسير وتسهيل إجراءات الاعتراض على تذاكر مخالفات وقوف السيارات الخاصة بهم، ويرجع الفضل في نشأة هذا التطبيق إلى رجل الأعمال البريطاني الأمريكي، جوشوا براوير، المولود في لندن عام ١٩٩٨م.

وإذا كان التطبيق في بدايته يهدف إلى مساعدة الأفراد على الاعتراض على تذاكر مخالفة وقوف السيارات الخاصة بهم، إلا أنه توسع بعد ذلك إلى مجالات أخرى، حيث صدرت نسخة حديثة منه في العام ٢٠١٨م، لتساعد التقاضين على قضايا المطالبات البسيطة وغيرها من القضايا الروتينية الأخرى، وذلك على حد تعبير البعض (Very routine simple case).

وفي أحد التقارير الصادرة بعد بداية العمل بالتطبيق مباشرة، أصدرت (DoNotPay) بيانات تظهر أن برمجياتها ساعدت الناس على إلغاء ما يتراوح تعداده بين ١٦٠,٠٠٠ إلى ٢٥٠,٠٠٠ تذكرة وقوف للسيارات منذ إنطلاقها، بمعدل نجاح ٧٤٪، وهي نتيجة لا يمكن الاستهانة بها أو التقليل من أهميتها.

أما التطبيق الثاني الأكثر شهرة على مستوى العالم، فهو المحامي الروبوت ليزا (LISA)، والذي يعد أول محامي ذكاء اصطناعي محايد في العالم، إنه أنه أول تطبيق ثنائي الاتجاه،

يمكن الوصول إليه من جهاز كمبيوتر أو هاتف ذكي. وقد كان أول منتج للمحامي الروبوت «ليزا» هو اتفاقية السرية أو اتفاقية عدم الإفشاء (NDA)، والتي تلغي الحاجة إلى الاستعانة بمحاميين أثناء عملية التفاوض من خلال البدء في منتصف الطريق بين الطرفين. ويسأل المحامي «ليزا» سلسلة من الأسئلة إلى المستخدم، وبناءً على هذه الأسئلة، يتم إنشاء المستند وإرساله إلى المراجع، ويستخدم المراجع الروبوت «ليزا» لإجراء أي تغييرات.

ويجدر الوصول إلى رضا جميع الأطراف، تكون الوثيقة جاهزة للتوقيع، وبحيث يكون لدى كل طرف منهم نسخة من اتفاقية عدم إفشاء ملزمة قانوناً بمجرد التوقيع عليها.. وقد تشعبت «ليزا» مؤخراً من خلال الدخول في صياغة عقود الإيجار التجارية والمهنية والسكنية، فضلاً عن العديد من العقود الأخرى.

ويعد المحامي الروبوت (ليزا) يأتي الدور للحديث عن المحامي الروبوت روس (ROSS)، والذي يستخدم قوة الحوسبة الفائقة لـ (IBM Watson)، لمسح مجموعات كبيرة من البيانات، ومع مرور الوقت يتعلم كيفية تقديم أفضل خدمة لمستخدميه.

ويمكن للبرنامج إنتاج مستند في غضون ثوان، بينما قد يستغرق إنتاجه عدة ساعات إذا قام به بنو البشر.. وقد كانت شركة (BakerHostetler) للمحاماة واحدة من الشركات العالمية الأولى التي استخدمت (ROSS)، حيث يعالج البرنامج قضايا الإفلاس، ويقوم الموظفون بإدخال أوامر إلى البرنامج بشكل يومي، مثل الحاجة إلى العثور على أمثلة على سوابق لقضايا معينة، ثم تبحث (ROSS) من خلال قاعدة بياناتها القانونية لإنتاج المعلومات ذات الصلة.

وفي المرتبة الرابعة، يأتي المحامي الروبوت بيلي بوت (Billy Bot)، والموصوف بالروبوت الثرثار الذي يحب الدردشة، ويستخدم لمساعدة الأفراد الذين يحتاجون إلى محام أو وسيط لحل مشكلتهم القانونية، ولا يعرفون كيف يمكن اختيار المحامي المناسب، وما المعايير التي يمكن على أساسها تحديد هذا المحامي.. وهكذا، يمكن النظر إلى «بيلي بوت»، باعتباره المساعد الصغير المبرمج لمساعدة الأفراد في العثور على المحام أو الوسيط المناسب لمشاكلهم القانونية.. وببيلي بوت» أيضاً يعمل مساعداً للمحامين البشرين، كما يوفر المعلومات القانونية الأساسية للمستخدمين عبر

الإنترنت، وقد تمت تسميته بهذا الاسم تيمناً باسم أمين السر (Clerk) في المسلسل التلفزيوني «سيلك» (Silk)، والهدف النهائي هو أن يقوم برنامج الدردشة بإرشاد المستخدمين إلى الموارد القانونية المجانية عبر الإنترنت ومساعدتهم على تحديد ما إذا كانوا بحاجة إلى مساعدة قانونية، ثم إذا احتاجوا إيجاد محام مناسب لهم، سواء كان محامياً لتحضير الإجراءات (solicitor) أم محامياً مرافعات مباشرة (barrister)، وتحديد المواعيد والتعامل مع جميع المهام التي يقوم بها المساعد البشري.

أما المحامي الروبوت «أوتوميو» (Automio) فهو محام مخصص للمحامين الراغبين في اقتناء محام آلي خاص بهم، حيث يمكن للمحامين البشرين استخدام المحامي الروبوت «أوتوميو» الخاص بهم لمقابلة العملاء، وإعطاء النصائح وصياغة العقود والوثائق القانونية بشكل فوري ومتخصص.. ومن شأن استخدام تقنية الروبوت الخاصة بالمحامي (Automio) تقليل الوقت الذي يقضيه المحامون في العمل الروتيني المتكرر والأقل قيمة.

وكذلك، ومن خلال هذه التقنية، يمكن لعملاء مكاتب المحاماة خدمة أنفسهم عبر الإنترنت والحصول بشكل فوري على الوثائق القانونية التي يحتاجون إليها.. ولدى (Automio) سوق حيث يمكن للمحامين البشرين بناء وشراء وبيع وإعادة بيع المحامين الآليين.

وأخيراً، وفي ختام التدوة، ارتأيت من الملائم أن أقوم بإلقاء هذا السؤال على المحامين والمستشارين القانونيين الحاضرين في هذه التدوة، حيث سألتهم عما إذا كان يمكنهم بناء محام آلي بأنفسهم، وبحيث يمكنهم استخدامه في أعمال مهنتهم، كذلك، ارتأيت من المناسب الإشارة إلى أنه ربما تكون فكرة «المحامي الآلي» في بدايتها، وربما تكون الأعمال التي يقوم بها المحامي الروبوت في الوقت الحالي لا تشكل تهديداً كبيراً للمحامي البشري، ولكن المستقبل قد يبعث على الخوف بشأن

تطور الذكاء الاصطناعي يعني أن برامج مثل (DoNotPay) و (Lisa) و (Ross) و (Automio) تصبح أكثر تعقيداً بمرور الوقت.. وكلما زاد عدد المعلومات التي يراها ويتفاعل معها البرنامج، كان بإمكانه تصحيح أخطاء الماضي بشكل أفضل، وأصبح شيئاً فشيئاً خدمة أكثر فائدة.

الدكتور: أحمد عبد الظاهر
أستاذ القانون الجنائي بجامعة القاهرة
المستشار القانوني بداراة القضاء – أبو ظبي

في يوم الأربعاء، الموافق الثالث عشر من مايو ٢٠٢٠م، حظيت بشرف الحديث في الندوة الافتراضية التي نظمتها أكاديمية أبو ظبي القضائية، في موضوع «الطريق إلى الذكاء الاصطناعي في أعمال مهنة المحاماة»، وشمل الحضور في هذه الندوة المستشارين والمستشارين المساعدين والمحامين بإدارة قضايا الحكومة في دائرة القضاء – أبو ظبي، فضلاً عن المحامين المتقدمين لتلقي جدول المحامين المشتغلين بالدائرة، بالإضافة إلى أعضاء الإدارات القانونية في العديد من الدوائر والهيئات والمؤسسات في إمارة أبو ظبي. وقد بدأت حديثي في هذه الندوة ببعض العبارات الواردة في الفصل الأول من كتاب «رؤيتي.. التحديات في سباق التميز» لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم (حفظه الله)، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، حيث يقول سموه إنه «مع إطلاة كل صباح في أفريقيا يستيقظ الغزال مدرّكاً أن عليه أن يسابق أسرع الأسود عدوًّا وإلا كان مصيره الهلاك... ومع إطلاة كل صباح في أفريقيا يستيقظ الأسد مدرّكاً أن عليه أن يعدو أسرع من أبطأ غزال وإلا هلكه الجوع.

لا يهيم أن كنت أسداً أو غزالاً، فمع إشرافة كل صباح يتعين عليك أن تعدو أسرع من غيرك حتى تحقق النجاح..»

وإنطلاقاً من هذه العبارات البديعة التي تلخص التحديات التي يعيشها العالم أجمع في سباق التميز، وفي حلبة المنافسة التي يشهد الجميع ارهاصاتها بين الذكاء البشري الإنساني والذكاء الاصطناعي، هذا السباق وهذه المنافسة الجمومة لا تستثني مهنة من المهن أو وظيفة من الوظائف، حيث بدأت الروبوتات تتساقط طريقها إلى العديد من المهن التي كنا نظنها حكراً على بني البشر، كما هو الشأن في الطب والهندسة المعمارية والمحاسبة والطيران والقضاء والتحقيقات الجنائية، وغيرها. وفيما يتعلق بمهنة المحاماة، يمكن إلقاء الضوء على الصور المختلفة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في أعمال هذه المهنة السامية التي تؤدي خدمة عامة، وتشارك السلطة القضائية في تحقيق رسالة العدالة، وتأكيد سيادة القانون وكفالة حق الدفاع عن الحقوق والحريات، حسب نص المادة الأولى من القانون الاتحادي رقم (٢٣) لسنة ١٩٩١ بشأن تنظيم مهنة المحاماة.

والواقع أن المحاماة والاستشارة القانونية غدت صناعة وسوقاً ضخمة تصل القيمة المادية لها على مستوى العالم – حسب تقديرات البعض – إلى ما يزيد على مئتي مليار دولار. ولكن، ورغم الحجم الهائل لهذه السوق، فإن نصيب العالم العربي منها يكاد يكون معدوماً.. فإذا طالعنا قائمة أكبر مئة مكتب محاماة على مستوى العالم من حيث الدخل السنوي، سوف نجد أن معظمها تتبع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وبعضها عبارة عن ائتلاف مكون من عدة دول. وقد بدأت جمهورية الصين الشعبية مؤخراً في الدخول بقوة إلى هذه السوق الواعدة، من خلال بعض المكاتب أو شركات المحاماة.. وبحسب تقديرات العام ٢٠١٧م، فإن المكتب الأول على مستوى العالم من حيث الدخل السنوي هو مكتب المحاماة الأمريكي (Kirkland & Ellis)، بدخل سنوي يقدر بثلاثة مليارات ومئة وخمسة وستين مليون ومئة وعشرة آلاف دولار أمريكي، ويضم ألفي محام، وفي المرتبة الثانية، يأتي المكتب الأمريكي (Latham &

العربون والشرط الجزائي حسب أحكام القانون المدني

المحامي/ ليث غازي الزهيري

وبناءً على ذلك يعد الأصل في القانون المدني أن دفع العربون عند إبرام العقد يعد دليلاً على أن العقد قد أصبح نهائياً لا يجوز الرجوع فيه، فكل من العاقدين حق مطالبة الآخر بتنفيذه، ويعد العربون تنفيذاً جزئياً للعقد يجب استكماله، فني عقد البيع مثلاً يعد العربون تعجيلاً لجزء من الثمن يجب خصمه من أصل الثمن عند تنفيذ العقد، على أن هذا الأصل يجوز الاتفاق على ما يخالفه، فيجوز للطرفين الاتفاق على أن العربون جزء لحق العدول عن العقد، وفي هذه الحالة إذا عدل من دفع العربون ففقد. أما إذا عدل من قبض العربون فعليه أن يرده ويرد مثله للطرف الآخر حتى يكون بذلك قد خسّر ما يعادل مقدار العربون جزء لعده على العقد، ويلاحظ أن من يعدل عن العقد يلزم بدفع العربون كاملاً، حتى إن لم يحصل للمتعاقد الآخر أي ضرر نتيجة لهذا العدول لأن العربون ليس تعويضاً عن ضرر، وإنما جزء لحق العدول.

– الشرط الجزائي: تعويض اتفاقي يحدد فيه المتعاقدان مقدار التعويض الذي يستحقه الدائن إذا لم ينفذ المدين التزامه أو أخل به أو تأخر في تنفيذه، ويسمى بهذا الاسم لأن القصد منه مزدوج، فهو تعويض للدائن عمّا يصيبه من ضرر، وجزاء يفرض على المدين لعدم تنفيذ التزامه أو

الإخلال بتنفيذ التزام ترتب في ذمته أو لتأخره في تنفيذه، يمكن أن يرد الشرط الجزائي بحالتين:–

- ١- ضمن شروط العقد الأصلي ليقوم استحقاق التعويض على أساسه.
- ٢- يذكر باتفاق لاحق للعقد الأصلي.

ملاحظة: إذا تم الاتفاق على الشرط الجزائي بعد الإخلال بالعقد يعد صلحاً.

أوجه التشابه بين العربون والشرط الجزائي يشابه الشرط الجزائي والعربون في:

- ١- مصدر كل منهما واحد وهو اتفاق المتعاقدين.
- ٢- أن المقصود منهما واحد، وهو ضمان تنفيذ الالتزام وعدم الإخلال به.

أوجه الاختلاف بين العربون والشرط الجزائي

١. من حيث سبب قيامه: فالشرط الجزائي هو تعويض اتفاقي عن الضرر الذي يصيب الدائن جراء إخلال المدين بالتزامه. والعربون هو مقدار من المال يدفعه أحد المتعاقدين للطرف الآخر عند التقاعد، وذلك لإعطاء حق العدول لكل منهما، فإذا عدل من دفعه ففقد، وإذا عدل من قبضه رد العربون ورد مثله، والعربون يستحق عند التنفيذ حتى لو لم يرتب عليه أي ضرر.

٢. من حيث تخفيض المبلغ المتفق عليه:

- يجوز تخفيض المبلغ المتفق عليه في الشرط الجزائي حتى يتناسب مع الضرر الذي لحق الدائن.
- العربون لا يجوز تخفيضه بل يجب دفعه كاملاً.

٣. من حيث إلحاق الضرر:

- العربون يستحقه الطرف الآخر حتى لو لم يلحق الطرف الآخر أي ضرر من العدول عن العقد.

– الشرط الجزائي، فالدائن لا يستحقه إلا إذا لحقه ضرر من جراء عدم التنفيذ أو التأخر فيه.

٤. من حيث اشتراط الأعدار:

- الشرط الجزائي تجري عليه أحكام الأعدار قبل الاستحقاق.

– العربون لا تجري عليه أحكام الأعدار.

٥. من حيث خيار العدول:

- الشرط الجزائي يعد للتعويض، فليس للمدين الخيار بين أن ينفذ التزامه وبين أن يتصل منه.

– العربون يعد مقابلاً أو ثمناً لحق المتعاقد في العدول عن العقد الذي أبرمه، فإنه يمنح المتعاقد الحق في العدول عن العقد، وعدم التقيد بالالتزامات التي من شأنه أن يرتبها نظير دفع العربون للطرف الآخر.

العقاب على جريمة نقل عدوى فايروس "كورونا" .. العراق أنموذجاً

المستشار مروان محمود البرزنجي

يده في جيب المجني عليه بغرض سرقة، إلا أنه لا يجد فيها شيئاً يُسرَق، فيعد ذلك شروعاً في السرقة، لأنه لو وضع يده في مكان آخر لوجد الشيء الذي يريد سرقة.

إذاً يتضح لنا من خلال الأمثلة أعلاه أن وضع اللعاب من خلال الجاني معتقداً أنه مصاب بفايروس كورونا (COVID-19) المستجد، ويمكنه نقل العدوى على خلاف الواقع كونه مصاباً بارتفاع درجة الحرارة نتيجة (التهاب بكتري)، وليس فايروسيا لتشابه الأعراض على جسم أو أدوات المجني عليه بغرض نقل فايروس كورونا المستجد تكون جريمة مستحالة استحالة مطلقة لا عقاب عليها. أما إذا قام الجاني المصاب (حامل الفايروس) بوضع اللعاب الملوث بفايروس كورونا (COVID-19)

المستجد على أدوات وجسم المجني عليه، إلا أن المجني لا يصاب بالفايروس نتيجة أن جسمه محصن بالجاسم المضادة ضد فايروس كورونا، كونه سبق له الإصابة به، وشفي منه ويكون جسمه غير قابل لتلقي الفايروس، فهنا يشكل فعله جريمة مستحالة استحالة نسبية يعاقب عليها القانون بوصفها شروعاً في القتل.

ومن خلال التمعن في قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل النافذ نرى أن المشرع قد حسم كل الخلافات الفقهية بصدد الطبيعة القانونية للجريمة المستحالة، حيث نصت المادة (٣٠) على أنه " وهو البدء في تنفيذ فعل بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة إذا أوقف أو خاب أثره لأسباب لا تدخل لإرادة الفاعل فيها، ويعد شروعاً في ارتكاب الجريمة كل فعل

صدر بقصد ارتكاب جنائية أو جنحة مستحيلة التنفيذ اما لسبب يتعلق بموضوع الجريمة أو بالوسيلة التي استعملت في ارتكابها ما لم يكن اعتقاد الفاعل صلاحية عمله لإحداث النتيجة مبنياً على وهم أو جهل مطبق..."

والجدير بالذكر أن نص المادة جاء متكاملًا، فهو قد يشترط في مقدمتها لقيام الشروع البدء في التنفيذ أوّلاً، وإن يكون للجاني قصد في ارتكاب الجريمة، ثانياً، وبما أن الأمرين متحققان في الجريمة المستحالة، لذا نص على العقاب عليهم باعتبارها شروعاً. هذا ويتبين من خلال تحليل النص أعلاه أن المشرع العراقي قد أخذ بالمذهب الشخصي قائلًا بوجود العقاب على الجريمة المستحالة بصورة مطلقة، واعتبارها صورة من صور الشروع، وتأخذ حكمها.

القضاء الواقف

أسرة التحرير

سكرتير التحرير

علي الفاطمي

الإشراف اللغوي

احمد مجيد الحسن

المصحح اللغوي

مصطفى العتابي

القضاء الواقف

نحن نصنع الطواغيت!

المحامية سماح محمود المعاضيدي

أحياناً من يمارس العنف ضدك، ولو مجرد عنف لفظي لا جسدي، قد تكون لديه عدة انطباعات، انطباعٌ أول عن ذاته، وثانياً عنك، وثالثاً عن شكل العلاقة بينكما.

بالنسبة لإنتباعه عن ذاته، فهو من الممكن جداً أن يسبِّك أو يؤذيك دون أي رادع يمنعه أو على الأقل ذوق، ولو ١٪. أو تهيب من إبداء مشاعر الآخرين، وحتى القانون العراقي بفصورة غير مباشرة قد اعطاه هذا الحق في المادة (٤١) من قانون العقوبات والتي اعتبرت حق التأديب استعمالاً لحق مشروع، ولا يعد جريمة يعاقب عليها القانون.. ورغم أن المشرع حصص الزوج بزواوية ضيقة جداً عندما اعطاه هذا الحق، فاتفق على أن يكون حق التأديب داخل دار الزوجية حصراً، وكذلك ليس أمام الاطفال مطلقاً بسبب ما يؤثر سلباً على حالتهم النفسية، وكذلك تأثيره على نشأتهم.. ورغم أيضاً ان القانون اشترط ان لا يكون الضرب (حقوق تأديب) في الرأس او الوجه والصدر والبطن والأعضاء التناسلية وشد الشعر، فالضرب على هذه المناطق يعد تجاوزاً لاستعمال الحق المقرر قانوناً.

ورغم كل ما سبق سيشعر دوماً أن من حقّه أن يحاكمك حين لا تدافعين على حقدك.

أما مثلاً انطباعه عنك، فإنك حتماً تستحقين العقاب الذي يقوم به.. فسكوتك المدفع هذا سيشحجه على الاستمرار في اهانتك، فأنتِ بالنسبة إليه لست شخصاً له حقوق أو إرادة لكي يحترمهما.. كلا.. أنت في نظره لست إلا هدفاً للتصويب والتفتيس عن طاقة سلبية استوطنته.

غير أن انطباعه عن العلاقة بينكما، فهي علاقةٌ مفتوحة يحق له بموجبها استباحتك تماماً.

والإنطباعات الثلاثة تقول: إنه ليس لإمرأ مريضاً نفسياً قد تعرّض في طفولته، ثم في مجمل حياته، لعدوان عنيفٍ جداً.. جعل من رغباته العدوانية غير ممتدة ويعبر عنها لا إرادياً وبصورة عشوائية، وهو ضحية المجتمع رباه كإلهة وتنفذ اوامره، وان كلمته العلية، وكلمة أخواته السفلى، هو ضعيف جداً لتكوني له لمجرد التفتيس عما تعرّض له.

وللهروب مما يقلل نفسه المكسورة ويجعله يشعر بقوته التي في داخله، والتي لا يجدها، بل لا يجد إلا ضعفاً مطبقاً يهرب منه من خلال تلك التصرفات.

لا تجعلليه يتماذى أبداً، فأنت بنفسك من تصنعين شخصيته.

نحن فعلا من نصنع الطواغيت.

أعظم امرأة وأعظم قضية جزائية

المحامي محمد حسين البطاط

في أحد الايام، واثناء مزاويتي لمهنتي العظيمة المحاماة مرتدياً كسوة الدفاع المقدس وقد حضرت إحدى قاعات المحاكمة لمحاكم الجنايات في محافظة البصرة، وإذ هناك شاب في مقتبل العمر في قصص الاتهام، بدا على ملامح وجهه الغضب، والازتعاج، واثناء ذلك تشكلت المحكمة الموقرة فودى على المشتكية، فدخلت القاعة وكانها بدر منير، جميلة للغاية، وهادئة وقورة، ومعها شاب وسيم، محترم، ووقور، ماسكاً بيدها، وإذ يتجه الى اماكن جلوس المواطنين، لتذهب هي على منصة مواجهة لرئاسة واعضاء المحكمة الموقرة، فسألها السيد رئيس المحكمة لماذا طلبتي الشكوى ضد المشكو منه على الرغم من انه ابن عمك؟! فقالت: سيدي القاضي ان ابن عمي احترمه، وأعزه، وأجله، لكنه يمنعني من الزواج لأي شخص مهما كان هذا الشخص، ويقوم بتهديدي باستمرار!

سألها السيد رئيس المحكمة: ولماذا يمنعك من الزواج، فقد يكون يحيك ويريدك زوجة له؟

قالت: سيدي القاضي هو لا يريد الزواج بي، بل انه يمنعني من الزواج لغرض اجباري على الزواج من شقيقه الذي يصغره في عدة سنوات! سأل السيد رئيس المحكمة المتهم المائل: هل حقاً أنك تمنعها من الزواج، وتقوم بتهديدها؟

قال: نعم سيدي القاضي انني منعته من الزواج وهي لن تتزوج غير شقيقي واني انهيته عليها، وهذا من حقي (النوبة العشائرية) كوني ابن عمها، ولدنيا اعراف وتقاليد عشائرية ولا يحق لها الاعتراض، وان تتزوج من شقيقي رغماً عنها، واني قمت بتهديدها كونها قد تزوجت من ذلك الشاب.. وأشار بسبابته نحو الشاب الذي دخل معها للقاعة، وان زواجها هذا كسرًا للثبوتني عليها، ولتقاييدنا، واعرافنا!

سألها السيد رئيس المحكمة قائلاً: هل تطلين الشكوى ضدّه؟

قالت : سيدي القاضي اني اجل واحترم، واقدّر ابن عمي، ولكوني تزوجت من فتى احلامي وحبيبي وسندي في هذه الدنيا واختياري، وسيكون اب اولادي، فاني اتنازل عن الشكوى ضده واسامحه عن كل ما فعله بي من ترويع وتهديد.

السيد رئيس المحكمة في نطق الحكم: حكمت المحكمة على المدان بالحبس مدة سنة مع ايقاف تنفيذ العقوبة ثلاث سنوات.

عظيمة هذه المرأة لما تتكلم لان هذه القضية واقعية، وفي احدى اقصية محافظة البصرة التي تتسم بالطابع العشائري، بل تتركز فيها التقاليد والاعراف العشائرية، لذا فإن اقامة هذه الشكوى في تلك المناطق هو انتحار حقيقي لها.. عظيمة لانها اختارت من اراده قلبها، واصرارها كان سببا في نجاح زوجها.. عظيمة لانها رغم كل ماحدث سامحته وتنازلت عن الشكوى.. عظيمة لانها متقنة قانوناً، واعطت دروسا عظيمة.

ملاحظة لأبأء: لا تجبر ابنتك على الزواج بغير اختيارها ولما يرضاه قلبها، وكن لها أياً توضوحاً لتضمن سعادة ابنتك.

ملاحظة قانونية: المادة ٩ من قانون الاحوال الشخصية نصت:

- ١- لا يحق لأي من الاقارب او الاغيار اكرام اي شخص، ذكراً كان ام انثى، على الزواج دون رضاه، ويعد عقد الزواج بالاكراه باطلاً إذا لم يتم الدخول، كما لا يحق لأي من الاقارب او الاغيار منع من كان اهلا للزواج بموجب احكام هذا القانون من الزواج.
- ٢- يعاقب من يخالف احكام الفقرة ١ من هذه المادة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات، وبالغرامة او بإحدى هاتين العقوبتين إذا كان قريبا من الدرجة الاولى. أما اذا كان المخالف من غير هؤلاء، فتكون العقوبة بالسجن مدة لا تزيد على عشر سنوات او الحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات.

المصورون

صالح الربيعي / مازن سالم

الخصم الغائب ومذكرة الإخبار بالتنفيذ والحكم الغيابي

البصرة_ المحامي علي ثابت

في عام ١٩٩٩، ذهبت محكمة التمييز الجليبية في قضاء لها الى انه (... وجد انه لم يثبت تبليغ المميز (المعترض) بالحكم الغيابي على وفق الطريق الذي رسمه قانون المرافعات المدنية بالمواد من (١٤) الى (٢١) منه، وان علمه بالحكم الغيابي عند مراجعته مديرية التنفيذ لا يعد تبليغاً من الناحية القانونية (...)).

وفي عام ٢٠٠٥، ذهبت محكمة التمييز الاتحادية الجليبية في قضاء لها الى ان (... التبليغ المعتد به هو التبليغ بموجب ورقة التبليغ المدة لهذا الغرض، والتي تنظم عادة بعد صدور الحكم الغيابي، وان اتجاه المحكمة باعتبار الميزة قد تبليغ بمذكرة الاخبار بالتنفيذ، وعلى فرض صحة مثل هذا التبليغ، فإنه لا يعد تبليغاً بالحكم، وانما تبليغ بالاجراءات التنفيذية، وكان

المقتضى اعتبارها غير متبليغة بالحكم، وكون اعتراضها واقعا ضمن المدة القانونية (...)).

وفي عام ٢٠١٥، ذهبت الهيئة الموسعة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية الجليبية في قضاء لها الى (... بما ان المميز حضر امام المنفذ العدل في دائرة تنفيذ (...)) بتاريخ ٦ / ٣ / ٢٠١٤، وبالاضابة التنفيذية (...))، واعتراض على الحكم الغيابي بتاريخ ٨ / ٨ / ٢٠١٤، عليه وطبقاً لنص المادة ١٧٢ من قانون المرافعات المدنية، فإنه يعد مبلغاً، ذلك لان القانون المذكور وسع صلاحية المحكمة بالتبليغ بالاحكام والقرارات خلافاً لما نصت عليه المواد (١٣ - ٢٨ (...)).

وفي عام ٢٠١٧، ذهبت محكمة التمييز الاتحادية الجليبية في قضاء لها الى (... ان المعارض قد لحق علمه بالحكم الابتدائي الغيابي من خلال حضوره الى مديرية التنفيذ بالاضابة التنفيذية

المرقمة (...)) وتدوين حضوره في محضر المتابعة ويعد مبلغاً عملاً بأحكام المادة (١٧٢) من قانون المرافعات المدنية، استناداً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة بقرارها المرقم ٢١٩ / الهيئة الموسعة المدنية / ٢٠١٥ / ٥ / ٧ / ٢٠١٧، لذا يكون الاعتراض خارج المدة القانونية (...)).

من إجماع ما تقدم، يتضح جلياً ان قضاء محكمة التمييز الاتحادية الجليبية قد استقر، وفي السنين الاخيرة، على اعتبار ان تبليغ الخصم الغائب بمذكرة الاخبار بالتنفيذ وحضوره الى مديرية التنفيذ، يعد تبليغاً بالحكم الغيابي، على سند بان قانون المرافعات المدنية، وفي المادة (١٧٢) منه، قد وسع من صلاحية المحكمة في التبليغ بالاحكام والقرارات على خلاف التبليغ بعريضة الدعوى.. وفي ذلك ما يحد من تمرد الخصم الغائب، الذي لا يستحق الحماية القانونية.



الأراضي الزراعية ملك للدولة

المحامي حسن جمعة

ان الاقرار القضائي في المحكمة (في حالة البيع) هو فقط (لتثبيت واقعة تسليم مبلغ البيع) ، وحيث ان البيع الوارد لهذه الأراضي خارج التسجيل العقاري فهو لا يعد بيعاً.

استناداً للمادة (٥٠٨) من القانون المدني العراقي : (بيع العقار لا يتعدد الا اذا سجل في الدائرة المختصة واستوفى الشكل الذي نص عليه القانون).

وهنا نوضح ان من يعتقد ان الاراضي الزراعية التي يمتلك فيها سندا هي ملك طابو صرف، ففي الحقيقة هي ملك طابو زراعي مملوك للدولة.. والاقرار القضائي في بيع الاراضي الزراعية يعقود خارجية لا ينقل الملكية لمشتريها.

لقد رسم القانون شكلية معينة لبيع العقار، فلا يحصل بيع الاراضي قانونياً الا عن طريق دائرة التسجيل العقاري المختصة وباستيفائه الشكل الذي نص عليه القانون طبقاً لنص المادة ٥٠٨ من القانون المدني العراقي النافذ، بخلاف اغلب هذه البيوعات التي تعدد على شكل مكاتبات وعقود خارجية استناداً لإتفاق الطرفين «البايع والمشتري»، وهي باطلة، حيث ينص العقد عرفياً ويثبت من قبل جهة خارجية غير حكومية ليكون اشبه بعقود بيع السيارات وغيرها.. فأى عقد يتم خارج دائرة التسجيل العقاري هو باطل ولا يترتب عليه اثر لهذا السبب اخذ المواطن في الاوتة الاخيرة، وبعد تاكده من ان هذه العقود لا يعتد بها، التوجه الى المحاكم ليقدم طلبات تسمى طلبات الاقرار بالبيع ليقوم مالك السند او العقد برفع دعوى على البائع ليقر ببيعه جزءاً من الارض الزراعية او أسهما محددة منها.

ان الاثر القانوني لهذه الاقراوات والمحركات على فرض صحتها يتحدد بضمان الالتزام المالي بين الطرفين، ويتيح للمشتري الرجوع والتكول عن الشراء لعدم نقل ملكية الارض المبيعة اليه واعادة الحال على ما هو عليه قبل الشراء فقط. انتبهوا لطفاً، كون الاقرار بمقابلة اعتراف من البائع باستلام مبلغ معين عن بيعه لاسهم محددة من ارضه الزراعية.

ان المكاتبات الخارجية وان صدقت بالاقرار فهي من المحركات التي لا يمكن تنفيذها كونها ليست من المحركات والاحكام القابلة للتنفيذ استناداً الى احكام المادة ١٤ من قانون التنفيذ رقم ٤٥ لسنة، وبالتالي فإن الاقرار الذي يستحصل عليه مشتري العقار بموجب التعهد بالبيع «عقد البيع العربي» الذي يبرزه للمحكمة ليقر به البائع، انما هو اجراء تحفظي يبغى من ورائه طالب الاقرار تلافياً لانتكاح الموقع على هذا السند مستقبلاً فيما لو ثار نزاع قضائي بينهما عن اي سبب كان، كي يستحصل لاحقاً على حكم ضد الخصم يضمنون هذا المحرر من المحكمة بعد اقامة دعوى امام محكمة البداء باصل هذا الحق، وهو ما يحصل حالياً من قبل مشتري الاراضي، حيث يقيمون الدعاوى او طلب الاقرار ضد البائع ليضمنوا وضع الارض مستقبلاً في حال حدوث اي تغييرات عليها من حيث القيمة المادية او صنف الارض المبيع فيما لو تم تحويلها الى الجنس السكني.

علمنا ان تحويل جنس الارض من زراعي الى سكني ليس من اختصاص القضاء، حيث حددت المواد ٢٧٩ و ٢٨٠ و ٢٨١ من قانون التسجيل العقاري رقم ٤٣ لسنة ١٩٧١، الجهة الموكل اليها تحويل صنف الارض واناطقة بدوائر التسجيل العقاري المرتبطة.

الجدير بالذكر انه انتشرت في الاوتة الاخيرة ظاهرة بيع وتقسيم الاراضي الزراعية، اذ يقوم اصحاب هذه الاراضي ذات المساحات الكبيرة بتفتيت هذه المساحة من الارض الزراعية الى قطع صغيرة جداً لبيعها بعقود بيع خارجية الى المواطنين لإنشاء دور سكنية تصل مساحتها الى حد ٥٠ متراً، لاسيما وان هذه المساحات من الاراضي الزراعية متداخلة ومتاخمة للحياء السكنية والاراضي ذات التصنيف السكني، مما اتاح لمشتري هذه المساحات الصغيرة من الاراضي الزراعية اقامة الوحدات السكنية عليها خلافاً للضوابط.. وللعلم ان القانون منع اقامة اي بناء على استحصال اجازة بناء صادرة من دائرة البلدية المختصة، ومن غير المتصور ان تمنح دائرة البلدية هذه الاجازة في الاراضي ذات التصنيف الزراعي إلا على وفق ضوابط معينة كأن تكون داراً واحدة لصاحب الارض ذات المساحة الكبيرة.

ان تشييد هذه الابنية بهذه الكيفية يعد مخالفة لقانون ادارة البلديات النافذ، وقد اتاح هذا القانون لدائرة البلدية ان تنذر صاحب البناء برفع هذه المخالفة خلال مدة معينة على وفق الاسلوب الذي رسمه لها قانون ادارة البلديات رقم ١٦٥ لسنة ١٩٦٤.

وبشكل عام يجب الحذر من شراء اراض بهذه الكيفية لان حكم عقودها هو البطلان الذي يعيد الطرفان للحالة التي كان عليها قبل العقد الخارجي، فيكون المشتري هو المتضرر والخاسر من هذه العملية ولا يغني الاقرار ولا يسمن، وللأسباب آنفة الذكر.

مشروع توحيد التشريعات المنظمة للمحاماة في العالم

الجزائر _ المحامي نور الدين طويري

في إطار سلسلة المقالات والأفكار التي أنشراها والتي تتناول مواضيع تتعلق بالنهوض بمهنة المحاماة في الجزائر والعالم، يسعدني اليوم أن أعرض على زملائي المحامين في مختلف دول العالم، مشروع عولمة المحاماة والذي أتمنى أن ينال إعجابكم، وألخصه فيما يلي:

إن المحامي يحمل رسالة علمية ومع ذلك تختلف القوانين المنظمة للمحاماة والصلاحيات المخولة للمحامي والضمانات الدستورية الممنوحة له، ومناهج تكوينه من دولة إلى أخرى.

ونظراً لكون العالم اليوم أصبح قرية صغيرة تداخلت مصالحه وتزايد التبادل الاقتصادي والثقافي والتجاري وحتى القضائي بين مختلف دول العالم، فقد أصبح من الضروري الدعوة إلى عولمة المحاماة حتى يستفيد المحامي من الإمتيازات والصلاحيات والحصانة التي يتمتع بها محامو الدول المتقدمة، وتصبح شهادة الكفاءة في المحاماة شهادة عالمية، ويمكننا تحقيق ذلك من خلال العمل على النقاط التالية:

١- تأسيس مؤتمراً عالمياً لعولمة المحاماة ينظم سنوياً في إحدى الدول تخرج منه ورشات ومناقشة كيفية عولمة المحاماة والتفاوض على مختلف شؤون المحاماة من التكوين إلى التدريب إلى الممارسة إلى القانون المنظم للمهنة وأنظمتها الداخلية، وقد يتطلب

الأمر سنوات للوصول إلى إتفاقية دولية تنظم مختلف شؤون المحاماة في العالم.

٢- العمل على توحيد مناهج تكوين المحامين في معاهد تكوين المحامين عبر العالم عن طريق خلق هيئة علمية عالمية تشرف على البرامج التعليمية للمحامين في العالم.

٣- العمل على إلزام كل معاهد المحامين في العالم بتدريس المحامين باللغة الوطنية لكل دولة مع اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية لتمكين المحامين المتخرجين من هذه المعاهد من العمل في أية دولة من دول العالم.

٤- العمل على تدريس المحامين، بالإضافة



الحقوق الدستورية المكفولة للمواطنين.

٨- العمل على تجميع أفضل الإمتيازات والصلاحيات والضمانات الدستورية التي يتمتع بها المحامون في الدول المتقدمة وتوحيدها ليتمتع بها كل المحامين في مختلف دول العالم.

٩- العمل على توحيد شروط الإلتحاق بالمحاماة في مختلف دول العالم.

١٠- العمل على توحيد كفاءات ومدة التبرص للمحامين المتدربين في مختلف دول العالم.

١١- العمل على توحيد قسم المحامي في مختلف دول العالم مع تغيير بعض الألفاظ حسب ديانة المحامي.

١٢- العمل على توحيد المدة اللازمة لإعتماد المحامين بين مختلف درجات التقاضي في كل دول العالم.

١٣- تأسيس المنظمة العالمية للمحاماة تكون لها العضوية في هيئة الأمم المتحدة تتولى رعاية شؤون المحاماة في العالم، تضم ممثلين عن هيئات المحامين في مختلف دول العالم.

١٤- تصاع النقاط المتفق عليها من خلال أعمال هذا المؤتمر في شكل إتفاقية دولية تدخل حيز التنفيذ من تاريخ مصادقة برلمان كل دولة عليها، ويترك لكل دولة حرية التطبيق الكلي أو الجزئي لما تم الإجماع عليه دولياً في إطار هذه المنظمة العالمية للمحاماة كمرحلة أولى مع مواصلة المفاوضات إلى غاية مصادقة كل الدول عليها.

سؤال وجواب



سؤال وجواب

الحكم أو الى اي مركز شرطية:

١ - ٣٠ يوماً على تبليغه بالحكم الصادر في المخالفة.

٢ - ثلاثة اشهر على تبليغه بالحكم الصادر في الجحثة.

٣ - ستة أشهر على تبليغه بالحكم الصادر في الجنابة

٢: هل ينطبق هذا على من صدر بحقه الحكم بالاعدام او السجن المؤبد او المؤقت وقيض عليه اعلاه، وبالاخص م (٢٤٥ / د) اعلاه؟

ج: لا، لأن يستفيد، بل تسري عليه المدد اعلاه بدقة ودون الاستفادة من الاستثناء اعلاه، يعني لو قبض عليه بعد ستة اشهر (لأنها جنابة) عندها يعد الحكم الغيابي الصادر بحقه بمنزلة الحكم الصادر بتأييد (الحكم الوجاهي)، فلو كان قرار حكم بالاعدام شنقاً حتى الموت فينفذ فيه بحسب القانون.

الحكم أو الى اي مركز شرطية:

١ - ٣٠ يوماً على تبليغه بالحكم الصادر في المخالفة.

٢ - ثلاثة اشهر على تبليغه بالحكم الصادر في الجحثة.

٣ - ستة أشهر على تبليغه بالحكم الصادر في الجنابة

٢: هل ينطبق هذا على من صدر بحقه الحكم بالاعدام او السجن المؤبد او المؤقت وقيض عليه اعلاه، وبالاخص م (٢٤٥ / د) اعلاه؟

ج: لا، لأن يستفيد، بل تسري عليه المدد اعلاه بدقة ودون الاستفادة من الاستثناء اعلاه، يعني لو قبض عليه بعد ستة اشهر (لأنها جنابة) عندها يعد الحكم الغيابي الصادر بحقه بمنزلة الحكم الصادر بتأييد (الحكم الوجاهي)، فلو كان قرار حكم بالاعدام شنقاً حتى الموت فينفذ فيه بحسب القانون.

إجراءات دعوى نفقة الزوجة والأطفال

المحامي صفا السلطاني

١- ربط عقد زواج الطرفين نسخة مصدقة مع نسخ ضوئية لهويات الأطفال، وفي حال تعذر ربطهم كونهم لدى المدعي عليه تقرر المحكمة ربط صورة قيد الاحوال المدنية للطرفين مؤشراً عليها التأشيرات كافة.

٢- في حال اذا ما كان الاطفال اعمارهم فوق ١٥ سنة هنا يستوجب ربط حجة وصايا مؤقته للمدعية على اطفالها لأجل اقامة دعوى النفقة، وازافة هذه العبارة على اسماها في عريضة الدعوى، واذا لم يتم ربط او عمل تلك الحجة هنا تكلف المحكمة المدعية بذلك، وتمهلها فترة مناسبة لاستحصال تلك الحجة.

٣- الاستماع الى دفع وواجبة المدعي عليه، فإن اقر وعرض فيها، وان انكر ودفع بعدم استحقاق المدعية للنفقة لكونها مثلاً خرجت دون اذنه وموافقته، ومن دون ان يقوم بطردها، هنا لا بد من السؤال مباشرة عن سكنه والمدعية اثناء الحياة الزوجية، فهل كان في دار مستقلة ام مع اهله، فلو اجاب انه سكنها في دار مع اهله وغير مستقلة، فهنا يعد خروج المدعية شرعياً حتى لو من دون سبب كون ان من حقوق الزوجة السكن في دار مستقلة، فهنا يتم ترك الموضوع كونها تستحق نفقة، ويتم الاشارة الى دار مستقلة، فهنا يتم ترك الموضوع كونها تستحق نفقة، ويتم الاشارة الى دار مستقلة، فهنا يتم تكليف المدعية بإثبات اسباب الخروج بعد الاستفسار عن سبب خروجها ببينة شخصية تؤيد خروجها.

٤- الاستماع الى بيبة المدعية بخصوص فترة الترك وموارد المدعي عليه، واعمار الاطفال واين هم في الوقت الحاضر.

٥- يتم الاستماع الى البيبة الشخصية للمدعي عليه بخصوص دفعه بخروجها من دون سبب شرعي او بخصوص غير ما ذكره، اذا اختلف ودفع بأن موارده غير ما ذكر بالبيبة الشخصية.

٦- اذا تبين للمحكمة ان المدعي موظف في دائرة حكومية تتم فماتحة تلك الدائرة لربط مفردات راتب المدعي عليه.

٧- في حال الاستماع الى بيبة شخصية متقابلة بخصوص فترة الترك واسباب خروج المدعية من دار الزوجية او موارد المدعي عليه، وقد تحصل جميعها في آن واحد، هنا لا بد من ترجيح احد البيبات على الاخرى، وهنا الترجيح يكون حسب قناعة المحكمة، وحسب ما ورد في البيبات الشخصية من حيث تطابقها واختلافها مع الادعاء، وهكذا (سلطة تقديرية مطلقة للمحكمة) في الترجيح.

٨- في حالة ترجيح احد البيبات على الاخرى يكون كالاتي: (ولما لهذه المحكمة من سلطة وصلاحيه في ترجيح البيبات من الناحيتين الشخصية والموضوعية، وحيث ان بيبة المدعية (على سبيل المثال) جاءت متطابقة لادعاء ومتواترة، واقر الحقيقتة ويمكن الاحتكام اليها، اذا قررت المحكمة ترجيح بيبة المدعية على بيبة المدعي عليه واعتبرته عاجزاً عن الابتناء ومنحته حق تحليف المدعية اليين الحاسمة، وعلى وفق الصيغة التالية(اقسم بالله العظيم بأن زوجي المدعي عليه (...)) قد تركني بدون نفقة او منفق شرعي منذ تاريخ// بعد ان قام بطردها من دار الزوجية وضربني والاعتداء علي، وانه يعمل في اعمال البناء و..... وطيلة هذه الفترة لم يقم بالاتفاق علي، ولا على اطفائي، ولم يرسل اي شيء من النفقة او جنسها لا بنفقسه ولا بواسطة غيره، وانه على ما

تصحيح القرار التمييزي وعناصره وأركانه



المحامي محمد هاشم المنكوشي

هو طريق طعن غير عادي لن المشرع حدد له أسبابا معينة يتعين على الخصم الارتكاز عليها بقصد مراجعة المحكمة المختصة بنظر الطعن بقرارها التمييزي وإزالة الإخطاء عنه. وينظر هذا الطعن من قبل المحكمة نفسها التي اصدرت القرار التمييزي سواء كانت محكمة التمييز الاتحادية او محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية، والغاية منه هو مراجعة القرار التمييزي وإزالة أخطائه. وهذا الطعن ليس له نظير في قوانين المرافعات للبلدان العربية، حيث اقتبس المشرع من القوانين العثمانية، وإن الحكمة من تشريعه هي استدراك اخطاء القضاة كونهم بشرا غير معصومين من الازل، وتبنيت القواعد القانونية وتوحيدها وهو ما بينه المشرع في الاسباب الموجبة لقانون المرافعات..وحيث ان هذا الطعن له عناصر وآثار، لذا سنتناولها في مقصدنا.

المقصد الاول/ عناصره

هي الامور المكونة له سواء كانت خارجة عن حقيقته او داخلية فيها. لذا سنتناول شروطه واركانه في بندين.

البند الاول/ شرائطه :

يجب ان تتوفر في تصحيح القرار التمييزي الشرائط العامة لطرق الطعن والتي بينها مفصلا في باب الطعن وهي (صدور فصل موجود - صحيح او باطل - لا معدوم، وان يكون الطعن متضررا، و. لا يحصل تنازل، وتوأم الطعن مع المطعون به)، كما يجب ان تتوفر فيه شرائطه الخاصة، وهي :

اولا/ وجود قرار تمييزي :

لقد نص صدر المادة (٢١٩) مرافعات على (لا يجوز الطعن في قرارات محكمة التمييز وقرارات محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية إلا عن طريق طلب تصحيح القرار امام المحكمة التي اصدرت القرار المطلوب تصحيحه، ولا يقبل هذا الطعن إلا بالنسبة للقرارات المدسدة للحكم والقرارات الصادرة من محكمة التمييز بنقضه إذا فصلت في الدعوى موضوع الطعن طبقا لما هو مبين في المادة ٢١٤ من هذا القانون...).

كما نصت الفقرة (١) من المادة (٢٢٠) مرافعات على (لا يقبل طلب التصحيح في القرارات التمييزية الصادرة من الهيئة العامة).

الاصل ان القرارات التمييزية كافة المدسدة لفصل المحكمة او الناقضة والفاصلة فيه يجوز الطعن فيها بطريق تصحيح القرار التمييزي امام المحكمة نفسها التي اصدرته سواء نص القانون على جواز الطعن فيها بهذا الطريق ام لم ينص لان الاصل في الاشياء الاباحة حتى يرد نهي شريطة ألا يرد القانون عنه، ومن اوضح مصاديق عدم النص على جواز الطعن بها هي القرارات التمييزية الصادرة في مواضع المادة (١٢٢) من قانون التنفيذ التي يجوز الطعن فيها بطريق تصحيح القرار التمييزي.

ويستثنى منه وجود مجموعة قرارات تمييزية ردد القانون عن الطعن فيها بهذا الطريق وهي :

(١) القرارات التمييزية التي ترد الطعن التمييزي شكلا.

(٢) القرارات التمييزية الناقضة لفصل محكمة الموضوع.

(٣) القرارات التمييزية الصادرة من الهيئة الموسعة لمحكمة التمييز لانها حلت محل الهيئة العامة بموجب المادة (١٣/ اولاب) من قانون التنظيم القضائي، حيث ان القرارات الصادرة منها جدية بالثقة والاعتبار، كما ورد في الاسباب الموجبة لقانون المرافعات، أيا كان سنخ القرار الصادر منها سواء كان مصدقا او ناقضا وفاصلا.

(٤) القرارات التمييزية الصادرة في الاحكام المبنية على القرار ١١٩٨ لسنة ١٩٧٧ والمعدل بالقرار ١٤٢٦ لسنة ١٩٨٣ بموجب ذيل الفقرة (ثانيا/ أ) منه والتي تنص (... وقرار محكمة الاستئناف في هذا الشأن غير قابل للطعن فيه عن طريق تصحيح القرار).

(٥) القرارات التمييزية الصادرة في الاحكام المبنية على قانون الاستملاك بموجب ذيل الفقرة (٦١) منه والتي تنص (... ولا يقبل الطعن في القرار التمييزي بطريق تصحيح القرار).

(٦) القرارات التمييزية الصادرة في مواضع المادة (٢١٦) مرافعات بموجب ذيل الفقرة (٢) من المادة المتقدمة والذي ينص (... ويكون القرار التمييزي الصادر نتيجة الطعن باثا).

(٧) القرارات التمييزية الصادرة في قرارات الموافقة او الرض لبيع او شراء اموال

القاصرين بموجب الفقرة (اولا) من المادة (٥٨) من قانون رعاية القاصرين والتي تنص (... ويكون قرار محكمة الاستئناف بهذا الشأن باثا).

(٨) القرارات التمييزية الصادرة في قرارات لجنة تثبيت الملكية وفق المادة (٥٠) من قانون التسجيل العقاري والتي تنص على (يجوز الطعن بقرار تثبيت العائدية او رفض طلب التسجيل لدى محكمة استئناف المنطقة خلال مدة اعلان القرار، ويعد قرار المحكمة بهذا الشأن قطعيا).

(٩) القرارات التمييزية الصادرة في قرارات اللجنة المشكلة وفق القرار (٥٢٧) لسنة ١٩٨٥ بموجب الفقرة (خامسا) منه والتي تنص (... ولا يجوز الطعن فيها بطريق تصحيح القرار التمييزي).

(١٠) القرارات التمييزية الصادرة في الاحكام المبنية على قانون ايجار العقار بموجب ذيل الفقرة (١) من المادة (٢٢) منه والتي تنص (... ولا يجوز الطعن فيها بطريق تصحيح القرار التمييزي).

ثانيا/ ان يقدم الطعن التصحيحي في زمانه القانوني :

لقد نصت المادة (٢٢١) مرافعات على (ان مدة طلب تصحيح القرار سبعة ايام تبدأ من اليوم التالي لتبليغ القرار التمييزي وتنتهي المدة في جميع الاحوال بانقضاء ستة اشهر على صدور القرار المراد تصحيحه).

تصحيح القرار التمييزي له مدتان هي : الاولى: سبعة ايام تبدأ من اليوم التالي لتبليغ القرار التمييزي، حيث ان ذيل المادة (٢١٨) مرافعات اوجب تبليغ القرار التمييزي الى الخصوم عند صدوره.

الثانية: ستة اشهر تبدأ من تاريخ صدور القرار التمييزي، وهي مدة سقوط لا تقام لانها تنتهي في جميع الاحوال. أي انها لا تنقطع بوفاء احد الخصوم او فقدان اهليته، وهذه المدة تعتمد عند عدم تبليغ الخصوم بالقرار التمييزي، وان المحكمة من وضعها هي لاستقرار الحقوق، ولكي لا يبقى هذا الطريق يهدد الاحكام النهائية الى امد طويل، كما ورد في الاسباب الموجبة لقانون المرافعات.

البند الثاني / اركانه

التصحيح يرتكز على ركبتين هما :

اولا/ عريضة التصحيح :

يجب ان تشمل على البيانات الالزامية التي بينها في مباحث القضية مفصلا، وفي بداية هذه المرحلة اجمالا وهي :

البيان الاول / اسم المحكمة المختصة بنظر الطعن.

البيان الثاني / اسماء الخصوم ومهنتهم ومحل اقامتهم.

يجب ان يكون الطاعن خصما في القرار التمييزي، وان يخاصم في الطعن خصومه في القرار التمييزي، وهذا الامر وان لم ينص عليه المشرع صراحة، إلا انه امر ارتكازي وعليه جرت سيرة القضاء، ويفهم منه امران هما :

(١) إذا كان الطاعن ليس بخصما في القضية اصلا فليس له ان يطعن بهذا الطريق.

(٢) اذا كان الطاعن خصما في القضية، ولم يكن خصما في القرار التمييزي، فليس له ايضا ان يطعن بهذا الطريق، كما اذا تعدد الخاسرون للقضية ويعضهم طعن تمييزي والاخر سكت ولم يطعن بالفصل تمييزا.

البيان الثالث / المحل المختار لغرض التبليغ.

البيان الرابع / تاريخ وعدد الفصل المطعون فيه، واسم المحكمة التي أصدرته، وخلصته.

البيان الخامس / اسباب التصحيح :

لقد نص ذيل المادة (٢١٩) مرافعات على (... وذلك عندما يتوفر سبب من الاسباب الاتية:

١. اذا كان طالب التصحيح قد اورد فيما قدمه لمحكمة التمييز سببا من الاسباب القانونية التي تؤدي الى تقض الحكم او تصديقه واغفلت المحكمة تدقيقه واثبت فيه في قرارها التمييزي

٢. .. اذا كان القرار التمييزي قد خالف نصا صريحا في القانون...٣. اذا كان القرار التمييزي يناقض بعضه بعضا او يناقض قرارا سابقا لمحكمة التمييز صادرا في الدعوى نفسها دون ان يتغير الخصوم فيها ذاتا وصفة).

لقد اورد المشرع اسباب الطعن بطريق التصحيح على سبيل الحصر لا المثال، والاسباب هي :

السبب الاول/ اغفال البت في اسباب الطعن القانونية التمييزية عند اصدار القرار التمييزي:

يجب على المحكمة المختصة بنظر الطعن التمييزي عند اصدارها للقرار التمييزي مناقشة كل الاسباب التمييزية بموجب المادة (٢١٨) مرافعات والتي تنص (يجب ان يشتمل قرار المحكمة المختصة بنظر الطعن ومناقشة اسباب اللاتحة التمييزية ...، واذا ما خلا قرارها من مناقشة الاسباب القانونية للاتحة التمييزية فهذا يعني ان المحكمة اغفلت تدقيقه والبت فيه، وبالتالي يكون من حق المميز الطعن به بطريق تصحيح القرار التمييزي، ومن مصاديقه اذا قضت محكمة الموضوع على خلاف دلالة الاوراق والمستندات من دون بيان الاسباب، وذكر المميز هذا السبب في لائحته

التمييزية إلا ان المحكمة المختصة بنظر الطعن صدقت الفصل المميز من دون مناقشة الاسباب التمييزية، فيكون من حقه الطعن بهذا القرار بطريق تصحيح القرار التمييزي .

وقد اعتبر المشرع في هذا السبب ان يؤدي الى احد الامرين الاتيين :

أ. تقض الفصل :

يجب ان تؤدي اسباب الطعن التمييزي التي اغفلتها المحكمة المختصة بنظر الطعن الى تقض الفصل، ومن مصاديقه اذا اورد المميز في لائحته التمييزية ان محكمة الموضوع خالفت الاجراءات الاصولية التي نص عليها القانون وحكمت في دعوى منع المعارضة من دون اجراء المعاينة على العقار للتثبت من وجود العقار ومن اوصافه، وان المحكمة المختصة بنظر الطعن التمييزي صدقت الفصل المميز واغفلت هذا السبب لعدم مناقشتها له، فيكون من حق المميز ان يطعن بطريق التصحيح.

ب. تصديق الفصل :

لقد اعتبر المشرع في السبب الذي اغفلته المحكمة المختصة بنظر الطعن ان يؤدي الى تصديق الفصل، وهذا المؤدى يجاب عنه تقضا وحلا: الجواب بالنقض:

لا يمكن تعقل هذا المؤدى لان من يروم تصديق الفصل الصادر لصالحه لا يطعن به بطرق الطعن القانونية، حيث ان الطعن يعني عدم الرضا بالفصل وهو حقا للخاسر، في حين انه قابل له وراجح .

الجواب بالحل :

لو سلمنا ان الخصم الذي يريد تصديق الفصل الصادر لصالحه قدم لائحة تمييزية جوابية على تمييز خصمه، وذكر فيها عدة اسباب اغفلتها المحكمة المختصة بنظر الطعن وتم تقض الفصل من قبل المحكمة، فافصل المقوض لا يجوز الطعن فيه بطريق تصحيح القرار التمييزي بموجب مفهوم المادة (٢١٩) .

فهذا المؤدى باطلا ولا اساس له من الصحة . ومن الجدير بالذكر ان هذا السبب يندرج تحت عنوان مخالفة القانون لان المشرع اوجب على المحكمة المختصة بنظر الطعن تدقيق الاسباب التمييزية ومناقشتها عند اصدار القرار بموجب المادة (٢١٨) مرافعات .

السبب الثاني / مخالفة نص صريح في القانون :

ان كان مراد المشرع من القانون في هذا السبب هو القانون بمعناه العام الشامل لكل التشريعات سواء اكان دستور او قانونا او نظاما او تعليمات، ومصادر الحكم المبنية في المادة (١) من القانون المدني وهي العرف ومبادئ الشريعة الاسلامية وقواعد العدالة واحكام الفقه والقضاء، والتي يجب على المحكمة العمل بها ترتيبيا لا تخيريا، فإن العرف وقواعد العدالة ليس لها نصوص حتى نميز بين صريحها وجملها.

وان كان مراده هو القانون بمعناه الضيق الذي يعني كل النصوص التشريعية النافذة حصرا، فإن الفصل الذي يكون مخالفا للعرف بسبب عدم وجود نص قانوني يحكم الواقعة، يجب تصديقه من المحكمة التي تنظر طلب التصحيح لان القرار التمييزي لم يخالف نصا صريحا في القانون، وهذا خلاف العقل والمنطق .

وبغية التخلص من الاشكالات المتقدمة يتعين جعل سبب التصحيح هو مخالفة القانون وحذف عبارة (النص الصريح) .

السبب الثالث / التناقض :

هو التناقض بين شيئين، وباعتباره سببا لتصحيح القرار التمييزي، فله معنيان هما :

الاول / التناقض في منطوق القرار التمييزي :

هو التناقض في فقرات منطوق القرار التمييزي، بحيث تقتضي احداها ما تقتضيه الاخرى، كما اذا جاء في صدر القرار التمييزي ان الفصل المطعون فيه غير صحيح ومخالف للقانون وبينت المحكمة المخالفات القانونية، وفي ذيل القرار التمييزي تتم المصادقة عليه بعبارة لذا قرر تصديقه، مما يستحيل معه اتباعه من قبل محكمة الموضوع او يستحيل تنفيذه من قبل دوائر التنفيذ للتناقض الصريح في منطوقه.

الثاني/ التناقض بين قرابين تمييزيين :

هو التناقض بين منطوقي القرابين التمييزيين الصادرين في قضية واحدة بحيث يقتضي احدهما غير ما يقتضيه الاخر، كما اذا قررت المحكمة المختصة بنظر الطعن تقض الحكم الصادر من محكمة الموضوع وبعد رجوع القضية اليها لم تتبع القرار التمييزي، واصرت على حكمها السابق وعند تمييز الحكم قررت محكمة التمييز تصديق الحكم لانه موافق للقانون، فيكون من حق الخصم الخاسر تصحيح القرار الثاني لتناقضه مع القرار الاول.

والتناقض بالمعنيين المتقدمين يرجعان الى مخالفة القانون، فأما المعنى الاول لان القانون اوجب على المحكمة ان يكون حكمها متناسقا ومرتبنا، وان تتكلم الاسباب الواقعية على المنطوق بموجب المادة (١٥٩) مرافعات.

أما المعنى الثاني لان القانون حرم التفاتت في القرارات التمييزية لانها عنوان الحقيقة.

البيان السادس / المصلحة :

وهي ان يطلب المصحح تقض القرار التمييزي كلا او جزءا، ولحفاظ المركز القانوني للطاعن

يطلب الحكم وفق ما ورد في عريضة الدعوى ان كان مدعيا، او الحكم برد الدعوى ان كان مدعى عليه .

البيان السابع / توقيع الطاعن او وكيله بوكالة رسمية .

ثانيا/ القضاء :

نظر القضاء للطعن التصحيحي يرتكز على امرين حورناهما مفصلا في مباحث القضية، وهما بنحو الاجمال :

(١) الرسم القانوني :

لقد نصت المادة (٢٨) من قانون الرسوم العدلية على (اولا / يستوفى رسم بنسبة ٢٪ اثنين من المائة) من قيمة الدعوى عند استئناف الحكم الصادر او تمييزه على ان لا يزيد الرسم على ٢٥٠٠٠ دينار .. ثانيا/ اذا اقتصر الطعن بطريق الاستئناف او التمييز على فقرة حكمية او اكثر، فيستوفى الرسم المنصوص عليه في الفقرات التي وقع الطعن عليه (...).

ويعد التصحيح قائما من تاريخ تسديد الرسم القانوني عنه .

(٢) المحكمة المختصة بنظره :

وهي محكمة التمييز الاتحادية او محكمة الاستئناف بصفتها التمييزية.

المقصد الثاني / آثاره :

تترتب على الطعن التصحيحي آثار مهمة حورناها مفصلا في بداية هذه المرحلة ان شئت فراجع، وهي بنحو الاجمال :

اولا/ وقف الاجراءات التنفيذية :

الاصل ان الطعن بطريق تصحيح القرار التمييزي لا يوقف التنفيذ لانه طريق طعن غير عادي أيا كان موضوع القرار المطعون فيه سواء كان موضوعه حيازة عقار او كان حقا عينيا عقاريا او منقول او دينا او القيام بعمل او الامتناع عنه، ويستثنى منه فإنه يوقف التنفيذ اذا صدر قرار يقضي بوقف التنفيذ من المحكمة المختصة بنظر الطعن بموجب الفقرة (ثانيا ب /) من المادة (٥٣) مرافعات والتي تنص (يوقف التنفيذ في جميع الاحوال اذا صدر بذلك قرار من المحكمة المختصة) .

ثانيا/ جواز سحب الطعن التمييزي :

يجوز للمميز سحب طعنه قبل نظره من قبل المحكمة المختصة، ويترب عليه اعتباره كأن لم يكن.

ثالثا / التزام المحكمة بنظر التصحيح :

تقوم المحكمة المختصة بنظر الطعن التصحيحي من دون حكم الخصوم لانها محكمة قانون لا محكمة وقائع، وعلى مرحلتين هما :

المرحلة الشكلية /

تقوم المحكمة بتدقيق امرين هما :

١. تدقيق الفصل المطعون فيه من حيثية وجوده وعدمه .

٢. تدقيق الطعن من حيث استيفائه لعناصره، وشرايط وأركانا .

وهنا توجد حالتان هما :

الحالة الاولى / رد الطعن شكلا :

اذا ثبت للمحكمة المختصة بنظر الطعن ان الطعن لم تكتمل عناصره، او ان القرار المطعون به معدوم، فتقرر رد الطعن التمييزي شكلا ومن دون المساس بالفصل المطعون به .

الحالة الثانية / قبول الطعن شكلا :

اذا ثبت للمحكمة المختصة بنظر الطعن ان القرار المطعون به موجود غير معدوم، وان الطعن مستوف لعناصره قررت قبوله شكلا وشرعت في موضوعه .

المرحلة الموضوعية /

لقد نصت الفقرة (ب) من المادة (٢١٩) مرافعات على (لا يجوز النظر او الخوض في غير الاسباب القانونية التي اوردها طالب التصحيح في عريضته) .

فالدلالة المطابقية لهذه الفقرة تدل على امرين هما :

١. حرمة تدقيق غير الاسباب القانونية التي اوردها طالب التصحيح في طعنه .

ب. يجوز لطالب التصحيح ان يذكر عدة اسباب قانونية في عريضة طلب التصحيح، كما اذا كان القرار التمييزي المطعون فيه مخالفا للقانون ومنطوقه متناقضا .

والدلالة الالزامية لهذه الفقرة تدل على الامور الاتية :

١. التدقيق في الاسباب القانونية الواردة في الطعن حصرا :

يجب على المحكمة المختصة بنظر التصحيح ان تحصر تدقيقاتها بالاسباب القانونية التي بينها طالب التصحيح في طعنه، وتطبيقها على القرار التمييزي المطعون فيه للتثبت من صحة الطعن .

٢. حرمة الاستيضاح من الخصوم وتقديم اللوائح والبيانات:

لا يجوز للمحكمة المختصة بنظر الطعن التصحيحي ان تستوضح من الخصوم، كما لا يحق لهم تقديم لوائح جديدة لها .

٣. حرمة تقديم الأدلة والدفع:

لا يحق للخصوم عند الطعن تصحيحا تقديم ادلة جديدة ودفع جديدة .

٤. حرمة الدعوى الحادثة :

لا يجوز قانونا احداث أية دعوى حادثة عند نظر الطعن التصحيحي من قبل المحكمة المختصة بنظر الطعن، ومن قبل الخصوم ولا من غيرهم .

والعلة في تحريم المسائل المقدمة هو لان التصحيح طريق طعن غير عادي، أي انه استثنائي، وما ورد على سبيل الاستثناء لا يجوز التوسع فيه .

رابعا/ التزام المحكمة بالفصل في التصحيح :

نقسم هذا الاثر الى موضوعين الاول في الفصل بالتصحيح والثاني في الاثار المرتبة على الفصل، نتناولها في بندين:

البند الاول/ الفصل بالتصحيح :

لقد نصت المادة (٢٢٣) مرافعات على (١. اذا رأت المحكمة المختصة بنظر الطعن ان اعتراضات طالب التصحيح مقبولة، وكان سبب التصحيح مؤثرا في القرار كله فتصححه، وان كان مؤثرا في جزء منه فيقتصر تصحيحها للقرار على ذلك الجزء وتعيد التأمينات المدفوعة الى طالب التصحيح...٢. اذا رأت المحكمة ان طلب التصحيح قد قدم بعد مضي المدة القانونية او ان اعتراضات طالب التصحيح لا تستند الى سبب قانوني، فتقرر رد الطلب، وقيد التأمينات ايرادا للخرتية....).

وتفصل المحكمة المختصة بنظر الطعن في طلب التصحيح بأحد الفصلين الاتيين :

اولا/ النقر الشكلي :

تقرر المحكمة المختصة برد الطعن التصحيحي شكلا في الحالتين الاتيتين :

١. اذا لم يكن الطعن مستوفيا لعناصره او لم يستند التصحيح الى أي سبب من اسباب التصحيح القانونية، او ان القانون ردد عن الطعن فيه بطريق التصحيح، فنقرر المحكمة رد الطعن التصحيحي شكلا، ومن دون النظر للقرار التمييزي المطعون فيه، وتفيد التأمينات المدفوعة ايرادا للخرتية .

٢. إذا كان القرار الصادر منها معدوما فتقرر رد الطعن شكلا وتفصل مجددا في موضوع القضية المدفوعة ايرادا للخرتية .

ثانيا/ القرار الموضوعي :

اذا كان القرار التمييزي المطعون فيه موجودا والطعن مستوفيا لعناصره، فإن المحكمة تصدر احد القرارات الاتية :

(١) تصديق القرار التمييزي ورد التصحيح موضوعا، اذا كانت اسباب التصحيح القانونية لا تنطبق على القرار التمييزي المطعون فيه، وتفيد التأمينات المدفوعة ايرادا للخرتية .

(٢) تصديق القرار التمييزي ورد التصحيح في عريضته (عريضة) .

البند الثاني / آثار القرار التصحيحي :

لقد نصت المادة (٢٢٠) مرافعات على (... لا يقبل طلب تصحيح القرار من قبل احد الطرفين إلا مرة واحدة...٣. لا يقبل طلب تصحيح قرار صدر في طلب تصحيح سابق).

القرار التصحيحي يترتب عليه آثاران مهمان هما :

اولا/ طلب التصحيح من قبل احد الخصوم لا يكون إلا مرة واحدة :

لقد حصر المشرع تصحيح القرار التمييزي بأحد الخصوم ولمرة واحدة فقط، ولكن هذا الحصر غير صحيح، خصوصا في الحالات التي يكون فيها القرار التمييزي مستطبنا على قضاء مختلط، أي يكون الخصمان خاسرا وراجحا، وذلك في القضايا التي تفصل فيها محكمة التمييز، فيكون الحق لهما في طلب تصحيحه :

(١) اما معا بأن يقدم كل منهما بطلب تصحيح ويبت فيهما من قبل المحكمة المختصة بنظر الطعن بعد توحيدهما بقرار واحد .

(٢) وأما بالتعاقب بأن يصحح احد الخصوم ويبت في طلبه ثم يقدم الاخر طلب تصحيحه ويبت فيه ايضا، ولكن التصحيح التعاقبي امر مشكل لانه يلزم منه تعدد طلبات التصحيح، في حين ان المشرع اشترط ان يكون مرة واحدة فقط .

وأما اذا كان القرار التمييزي صادرا لصالح احد الخصوم، فللخصم الخاسر الحق بالاطعن فيه بطريق التصحيح مرة واحدة، ويحرم عليه تصحيحه ثانية لان التصحيح الثاني ان كان لسبب التصحيح الاول نفسه، فيكون مردودا من جهة سبق الفصل في موضوعه، وان كان لأسباب اخرى فهو مردود ايضا لعدم جواز التصحيح لأكثر من مرة بموجب الفقرة (٢) من المادة المتقدمة.

ثانيا/ لا تصحيح في التصحيح :

ليس للخصوم الطعن بالقرار التصحيحي بطريق التصحيح، وذلك لان طرق الطعن القانونية اوردها المشرع على سبيل الحصر في التصحيح لأكثر من مرة بموجب الفقرة (٢) من المادة المتقدمة.

ثانيا/ لا تصحيح في التصحيح :

ليس للخصوم الطعن بالقرار التصحيحي بطريق التصحيح، وذلك لان طرق الطعن القانونية اوردها المشرع على سبيل الحصر في التصحيح لأكثر من مرة بموجب الفقرة (٢) من المادة المتقدمة.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين والتصحيح في التصحيح هو القرار المطعون فيه هو القرار التمييزي الذي طعن فيه سابقا فهو تصحيح لمرتين، وان كان القرار المطعون فيه هو القرار التصحيحي فهو تصحيح في التصحيح.

ومن الجدير بالذكر ان الفارق بين التصحيح لمرتين

رئيس مجلس القضاء: القانون يعاقب مرتكب جريمة العنف الأسري أيًا كانت صفته في الأسرة

خبير قانوني: جميع القوانين النافذة بشأن الأسرة تحتاج إلى التعديل أو الإلغاء
مفوضية حقوق الإنسان: العنف الأسري يعد أحد عوامل زيادة حالات الانتحار والطلاق

ازدادت في الآونة الأخيرة ظاهرة العنف الأسري بين المجتمع العراقي التي عادة ما تكون ضحيتها المرأة أو الطفل، وغالبا ما تكون على الشباب والمسنين، على الرغم من رفضها من قبل الدين الاسلامي والاديان الاخرى، إلا ان هذه الظاهرة أخذت بالانتشار والتنوع، وهناك اسباب عديدة ادت الى زيادة ظاهرة التعنيف الاسري في الفترة الاخيرة



حسين فالج

أعمال الجلسات الأولى. ثانيا: مناقشة السلطة القضائية لغرض إيلاء جرائم العنف الأسري الأهمية القصوى، والعمل على عدم إغفال مرتكبيها من القصاص العادل. ثالثاً: مطالبة الحكومة ووزارة الداخلية بتقديم الدعم اللازم إلى مديرية حماية الأسرة والشرطة المجتمعية لتمكينها من القيام بواجباتهم بالشكل الأمثل، وبما يتلاءم والتحديات الكبيرة. واتفقت المجتمعات على المواصلة والمتابعة مع الجهات ذات العلاقة في السلطات الثلاث، والمجتمع المدني بهذا الصدد.

أنواع العنف الأسري

يقول مدير مركز الفرات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الدكتور خالد العرداوي: ان العنف الأسري نوعان، أولهما (العنف المقصود الواعي) ويُقصد به جميع الممارسات العدوانية الواعية المدعومة بإرادة وإصرار سواء أكانت مُبررة أو غير مُبررة، وتوجد أشكال مُتعددة لهذا النوع من العنف منها (القسوة في المعاملة) ويُقصد به (الضرب، ربط بالحبال، الحبس والحرمان من وجبات الطعام، إعطاء مواد لاذعة، تهجم بلفظ التهديد لإسبابهم أنماط سلوكية مقبولة وإستبعاد أخرى غير مقبولة الى جانب تنمية سمات مع الذكور منهم الرجولة والخشونة ولتعليمهم أدوارهم الاجتماعية المُستقبلية). وازداد: ان هذا يأتي ضمن قسوة المُعاملة (صورة الاستغلال الجسدي للأطفال، التقذير والنهر والإذلال والإتهام بالفشل، تخويف الطفل)، أما ثانيهما فهو (العنف غير المقصود)، ويُقصد به الاعتداءات الجنسية على الأطفال والتي يكون فيها الأب أو الأخ الأكبر هو الطرف المُعتدي، وغالبا ما تحدث مثل هذه الحالات تحت تأثير تعاطي المُخدرات أو بعض الاضطرابات النفسية والانحرافات السلوكية.

نتائج العنف الأسري

أما عن نتائج العنف الأسري، فيقول مدير مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات، أحمد جويد المطيري: يتسبب العنف الأسري في نشوء الغدق النفسية التي تتطور وتتفاقم الى حالات مرضية أو سلوكيات عدائية إجرامية، وكذلك يُسبب في زيادة احتمال إنتهاج هذا الشخص الذي عانى من العنف النهج نفسه الذي مورس في حقه. وازداد: كذلك يساهم العنف الأسري في تفكك الروابط الإحساس بالأمان، وريما نصل الى درجة تلاشي الأسرة، ونظراً لكون الأسرة نواة المجتمع، فإن أي تهديد نحوها من خلال العنف الأسري سيقود بالنهاية الى تهديد كيان المجتمع بأسره.

وفق مصالح مجتمعية ضيقة تنتهك حقوق النساء فيه. من جهته قال القاضي فائق زيدان: إن القانون ينص على معاقبة مرتكب جريمة العنف الأسري أيًا كانت صفته في الأسرة، إذ لا يوجد مسوغ قانوني أو شرعي يبرر ارتكاب هذه الجريمة كحال بقية الجرائم التي يعاقب عليها القانون. ووجه زيدان المحاكم المختصة بتسهيل إجراءات تسجيل شكاوى العنف الأسري، واتخاذ الاجراءات القانونية السريعة والراعية بحق من يرتكب هذه الجريمة، اضافة الى تسهيل اجراءات حصول المرأة على حقوقها في موضوع النفقة وحضانة الأولاد.

دعوة للمعنفات بعدم

السكوت

الى ذلك، اكدت رئيس تجمع البرلمانيات، الا طالباني، على النساء المعنفات والاخرات ممن تسلب حقوقهن القانونية والشرعية التوجه الفوري للجهات المختصة وعدم السكوت والبقاء تحت طائلة المصير المجهول الذي يتم ايصالهن اليه من قبل بعض العائلات والازواج. وبيّنت الطالباني: ان العمل مستمر ومكثف لإقرار قانون العنف الاسري وتعديل ما يمكن تعديله في البرلمان وفي السلطة التنفيذية لإحقاق الحق فيما يخص النساء العراقيات، ووقف الانتهاكات، والسماح لهن بأن يأخذن المكاتب المجتمعية المستحقة بهن دون انتقاص من احد.

وعقد في وقت سابق اجتماع مشترك لممثلي المرأة في السلطتين التشريعية والتنفيذية ممثلين بكل من رئيسة لجنة المرأة والأسرة والطفولة النيابية ورئيسة تجمع البرلمانيات العراقيات ومستشارة رئيس الوزراء لشؤون المرأة ومدير عام دائرة تمكين المرأة العراقية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وذكر بيان للجنة المرأة والطفل النيابية ان الاجتماع يأتي نتيجة استشارة ظاهرة العنف الأسري في العراق، خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية الناجمة عن الحظر المفروض بسبب تفشي وباء كورونا وتداعياته الاجتماعية والنفسية، ومرافق ذلك من انتهاكات خطيرة للروابط الأسرية والاجتماعية، وآخرها حادثة الضحية ملاك الزبيدي التي تمثل واحدة من ابشع الصور التي هزت الضمير الانساني في كل مكان والتي تعد مثالا صارخا للعديد من الظواهر الاجتماعية السلبية الموجودة في جميع المحافظات العراقية والتي لا يظهر للعلن منها إلا النزر القليل.

واضاف: انه وبعد مناقشات مستفيضة أوصت المجتمعات بما يلي: أولاً: الإسراع بتشريع قانون الحماية من العنف الأسري وجعله من أولويات عمل مجلس النواب في جلساته المقبلة، والتوصية لرئاسة مجلس النواب بجعله في جدول

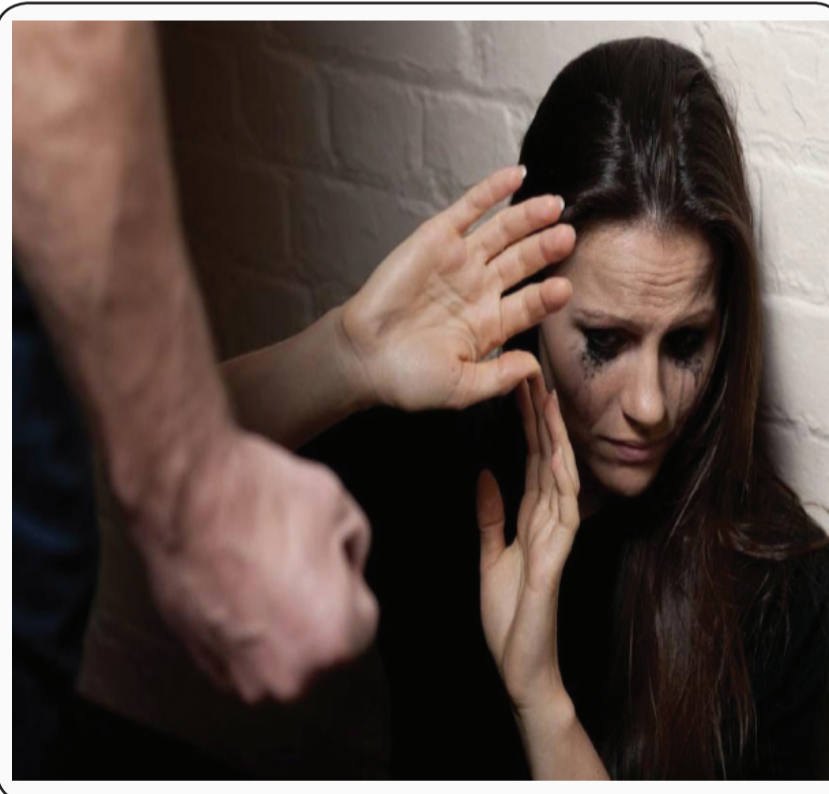
مايسبق الضرب على وفق الشريعة الإسلامية، وهو الإرشاد والنصح والهجر في المضاجع، ثم يكون الضرب غير المبرح. وواضح: ان هذه المادة تواجه إشكالية في التطبيق، فكيف يتم التمييز بين الضرب المبرح وغير المبرح، والنص لم يبين التفاصيل فما هو المعيار. مؤكدا: ان هذه المادة أما تحتاج إلى تعديل وبتفاصيل تزيل اللبس والاجتهاد، أو يتم إلغاؤها لأنها تناقض الدستور، فهي -اي المادة ٤١ - تخالف المواد ٢٩ و٣٧ من الدستور العراقي، وكذلك تخالف اتفاقيات دولية، منها الاعلان العالمي لحقوق الإنسان وميثاق العهد الدولي.

واشار الى: ان القوانين العراقية، وخصوصا قانون العقوبات العراقي الذي صدر عام ١٩٦٩، وقانون الأحوال الشخصية الذي صدر عام ١٩٥٩، تحتاج إلى مسات في بعض المواد، أما بالتعديل أو الإضافة، لان طبيعة الحياة في

والمعالجات لذلك. داعيا السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية الى النظر لهذا الموضوع لكونه خطرا ويمس البنية الأساسية للدولة، وهي المجتمع، من خلال وضع الحلول والمعالجات التي عادة ما تكون اقتصادية، وكذلك وضع عقوبات صارمة للحد من هذه الظاهرة.

تعديل القوانين او إلغاؤها كفيلا بتطور المجتمع

اما الخبير القانوني، علي التميمي، فقد يرى انه حان الوقت للمخ لتشريع قانون الحماية من العنف الاسري، وان يكون بصيغة وسطية يعامل الرجل والمرأة كونهم ركائز الأسرة وأساس المجتمع، وان يكون بصيغة عراقية جميلة بعيدا عن الصبغة المقتبسة من دول أخرى، مشددا على ان يكون هذا القانون عراقيا على



ذاك الزمان ليست كما هي الآن.

القضاء ومعاقبة مرتكبي

العنف الاسري

من جانبه، اكد رئيس مجلس القضاء الاعلى القاضي، فائق زيدان: ان القانون ينص على معاقبة مرتكب جريمة العنف الأسري أيًا كانت صفته في الأسرة. وذكر بيان للجنة المرأة والطفل والأسرة: ان وفدا من السلطتين التشريعية والتنفيذية ضم تجمع البرلمانيات ولجنة المرأة النيابية ومستشار رئيس الوزراء لشؤون المرأة ومدير عام دائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، واجتمع بالقاضي فائق، زيدان رئيس مجلس القضاء الاعلى، في مكتبه ببغداد. وازداد: انه تم خلال الاجتماع الحوار مع السلطة القضائية للوصول الى أهداف سامية ومهمة تابعة من القانون العراقي الساري، والذي يحاول البعض تسييسه على

البطالة وانتشار التعنيف الاسري

من جهته، اوضح عضو لجنة حقوق الانسان النيابية، النائب قصي الشبيكي: ان احد اسباب زيادة التعنيف الاسري في المجتمع العراقي، لاسيما في الاونة الاخيرة، يرجع الى الوضع الاقتصادي العام في البلد. مؤكدا: ان الجانب الاقتصادي يعد سببا رئيسيا لانتشار هذه الظاهرة لكون هناك عوائل ليس فيها معين وليس لديها مصدر رزق ثابت. وقال الشبيكي: ان هناك مؤشرات بزيادة نسبة البطالة والفقر في البلاد بسبب ما يمر به البلد حاليا من ازمت حقيقية سواء صحية او مالية وغيرها، وهذا يتعكس سلبا على المجتمع من خلال احداث مشاكل مجتمعية تؤدي الى العنف الاسري.

ولفت الى: ان الموضوع الاقتصادي بحث، ويتطلب من الدولة تحسين المستوى المعاشي للمواطنين من خلال توفير فرص عمل للعاطلين والقضاء على الفقر. داعيا الى: ان يكون هناك دور لرجال الدين من خلال اصدار التعليمات والفتاوى لتحريم العنف ضد المرأة والطفل، وحتى المسنين والشباب. واذك: ان البرلمان يتطلب منه سن قوانين صارمة بهذا المجال، وكذلك الحكومة عليها ان تضع المعالجات اللازمة من اجل الحد من هذه الظاهرة التي تهدد المجتمع بالتفكك.

الاسلام وأهمية الترابط

الاسري

الى ذلك، اكد الباحث الاسلامي، الشيخ مجيد العقابي: ان العنف الاسري فيه ملفات مفتوحة، ومع ان القرآن الكريم والمنظومة القيمية الاخلاقية الاسلامية قد اعطت الحلول، وكذلك فرضت العقوبات ونظمت العلاقة المجتمعية، لكننا نجد ان المجتمع لم يلتزم بما جاء في المنظومة الاسلامية والمنظومات الدينية الاخرى. وازداد العقابي: ان جميع البيانات جاءت والازمت على احترام المرأة والاسرة بشكل عام، واوصت على التراحم ورفضت وحرمت كل انواع العنف ضد الاسرة، حيث ان تعاليم الدين الاسلامي تُوضّح أهمية الترابط والترابط الاسري. وواضح: ان المنظومة الاسلامية والاخلاقية تحث الجميع على احترام الاسرة بشكل عام سواء من الاب تجاه ابنائه او الابناء تجاه اخوانهم وابويهم، وكذلك حتى مع اقربائهم. لافتا الى: ان التعنيف يعد صورة من صور الارهاب، فيجب على المجتمعات الابتعاد عنه لكون فيه تداعيات كبيرة وخطيرة على مستقبل الاسرة، وكذلك على مستقبل البلد بشكل عام، لكونه سيؤدي الى عدم استقرار مجتمعي.

ولفت الى: ان الدين الاسلامي يرم كل صور التعذيب والتعنيف سواء ضد المرأة او الطفل او الشاب او المسن او أي كان، ووضع الحلول

بحسب المراقبين، منها الوضع الاقتصادي الصعب المتمثل بزيادة نسب الفقر والبطالة في البلاد، وكذلك بعض المشكلات الاجتماعية. وحذر المراقبون من استفحال هذه الظاهرة لكونها تؤثر على الاستقرار العام، وقد تؤدي الى منزلقات خطيرة تتسبب بتفكك المجتمع، لافتين الى ان العنف الاسري يعد احد عوامل زيادة الانتحار والطلاق في البلاد، ودعوا الى ضرورة تشريع قانون العنف الاسري ووضع المعالجات للحد من العنف الاسري.

واكد عضو مفوضية حقوق الانسان، فاضل الغراوي: ان العنف الاسري في العراق اصبح ظاهرة خطيرة تمس احد مرتكزات الدولة وهي الاسرة والمجتمع. لافتا الى: ان هذا العنف يوجه الى المرأة والى الطفل، وقد يكون اقرب من المنهج وبصورة بشعة جدا.

وقال الغراوي: ان صور العنف الاسري خلقت العديد من التداعيات النفسية والمجتمعية، واثرت بشكل كبير على كيان الاسرة وعلى ديمومة الرابطة الاسرية، وكذلك اثرت بشكل كبير حتى على النشأة بالنسبة للأطفال المعنفين والنساء اللاتي يتعرضن الى اقصى درجات العنف المفرط في العديد من المحافظات. واذك: ان العنف الاسري يعد احد العوامل الأساسية التي دفعت الى زيادة حالات الانتحار والطلاق، والى زيادة الخلافات الاسرية، وكذلك التداعيات التي حصلت في التعامل الانساني مع قضية المعنفات والمعنفين من الاطفال.

وتابع الغراوي: ان في الفترة الاخيرة شاهدنا الكثير من الصور البشعة والانتهاكات الخطيرة التي لحقت بالنساء والاطفال جراء هذا العنف المنهج. مشددا على ضرورة ان تكون هناك مراجعة شاملة من قبل الدولة ومؤسساتها في وضع حلول واقعية وحقيقية وجديّة، وليست حلولا ترقيقية وروتينية لمعالجة هذه الظاهرة الخطرة على المجتمع.

ودعا الغراوي الى ضرورة تشريع قانون العنف الاسري ووضع استراتيجية وآلية لمكافحة العنف بكل صوره واشكاله من خلال الاجراءات التنفيذية. مشددا على: ان يكون للسلطة القضائية دور اخر في التعامل مع هذا الملف على وفق ما تعاملت به مع قضايا مجتمعية كانت فيها انعكاسات خطيرة على المجتمع مثل قضية الدكة العشائرية وقضية الارهاب، وكان يفترض ان تكون للقضاء اليوم وقفة جادة مع قضايا العنف الاسري والتعامل مع الاشخاص الذين يقومون بهذه الافعال والانتهاكات الخطيرة للمجتمع.

وزاد بالقول: وكذلك يجب ان يكون هناك دور للمؤسسة الدينية وكذلك للمؤسسة الاعلامية والصحفية في توجيه الوعي وزيادته وانتشاره بين افراد المجتمع باعتبار هذه الجرائم خطرة والتي قد تؤثر من الجرائم التي تمس اساس وبناء المجتمع، وبالتالي اذا تحدثنا عن دولة خالية من العنف، فيجب ان تكون هناك اجراءات حازمة من قبل اصحاب القرار السياسي والتنفيذي والتشريعي للحد من هذه الانتهاكات.

رسالة ماجستير بفرع القانون العام (الحدود الدستورية لسلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات العامة)

ناقشت كلية القانون بجامعة بغداد رسالة ماجستير بفرع القانون العام للطالبة ايلاف سعيد مجيد، والموسومة بـ(النظام القانوني للمرافق العامة المتخصصة بالحماية الاجتماعية - دراسة مقارنة) على قاعة المؤتمرات بمقر الكلية.

وتألفت لجنة المناقشة من السادة: الاستاذ الدكتور محمد علوم محمد رئيساً، الاستاذ المساعد الدكتور صالح عبد عايد عضواً، الاستاذ المساعد الدكتور ميسون علي عبدالهادي عضواً، الاستاذ المساعد الدكتور وليد مرزة حمزة عضواً ومشرفاً.

هذا وتهدف الرسالة الى تحديد اهم الحاجات العامة التي تعمل مرافق الحماية الاجتماعية على اشباعها وفئات المستفيدين منها، وتحديد طرائق ادارة وتمويل خدمات هذه المرافق. وتم تقسيم الرسالة على اربعة فصول، خصص الاول منها لدراسة ماهية مرافق الحماية الاجتماعية والسلطة المختصة بإنشائها، فيما خصص الثاني للبحث في انواع مرافق الحماية الاجتماعية. أما الثالث فقد خصص لبحث الاساس القانوني لهذه المرافق، وخصص الرابع والاخير لبحث خدمات هذه المرافق وطرائق تمويلها.

وقد توصلت الرسالة الى توصيات عدة، اهمها التركيز على ارساء أسس التخصص الوظيفي

ناقشت كلية القانون بجامعة بغداد رسالة ماجستير بفرع القانون العام للطالبة ايلاف سعيد مجيد، والموسومة بـ(النظام القانوني للمرافق العامة المتخصصة بالحماية الاجتماعية - دراسة مقارنة) على قاعة المؤتمرات بمقر الكلية.

وتألفت لجنة المناقشة من السادة: الاستاذ الدكتور محمد علوم محمد رئيساً، الاستاذ المساعد الدكتور صالح عبد عايد عضواً، الاستاذ المساعد الدكتور ميسون علي عبدالهادي عضواً، الاستاذ المساعد الدكتور وليد مرزة حمزة عضواً ومشرفاً.

هذا وتهدف الرسالة الى تحديد اهم الحاجات العامة التي تعمل مرافق الحماية الاجتماعية على اشباعها وفئات المستفيدين منها، وتحديد طرائق ادارة وتمويل خدمات هذه المرافق. وتم تقسيم الرسالة على اربعة فصول، خصص الاول منها لدراسة ماهية مرافق الحماية الاجتماعية والسلطة المختصة بإنشائها، فيما خصص الثاني للبحث في انواع مرافق الحماية الاجتماعية. أما الثالث فقد خصص لبحث الاساس القانوني لهذه المرافق، وخصص الرابع والاخير لبحث خدمات هذه المرافق وطرائق تمويلها.

وقد توصلت الرسالة الى توصيات عدة، اهمها التركيز على ارساء أسس التخصص الوظيفي

(النظام القانوني للمرافق العامة المتخصصة بالحماية الاجتماعية) في رسالة ماجستير



من خلال التنوع في المرافق نفسها تبعا لتنوع حالات المستفيدين، فضلا عن تشريع عدد من القوانين المعنية بحماية الفئات المستفيدة، ومشاركة وسائل الاعلام في التوعية العامة بأهمية ودور هذا الاجهزة.

قانون بغداد تحتضن بحث دبلوم عال عن (التجارب الدولية في مكافحة الفساد)

جرت في كلية القانون بجامعة بغداد مناقشة بحث دبلوم عال عن (التجارب الدولية في مكافحة الفساد - دراسة مقارنة) للطالب حسام كاظم عبد الحسين على قاعة المؤتمرات في الكلية.

وتألفت لجنة المناقشة من السادة الأستاذ الدكتور محمد علوم محمد رئيساً، والأستاذ الدكتور بان صلاح عبد القادر عضواً، الأستاذ المساعد الدكتور مصدق عادل طالب عضواً، الأستاذ المساعد الدكتور لى عبد الباقي محمود عضواً ومشرفاً.

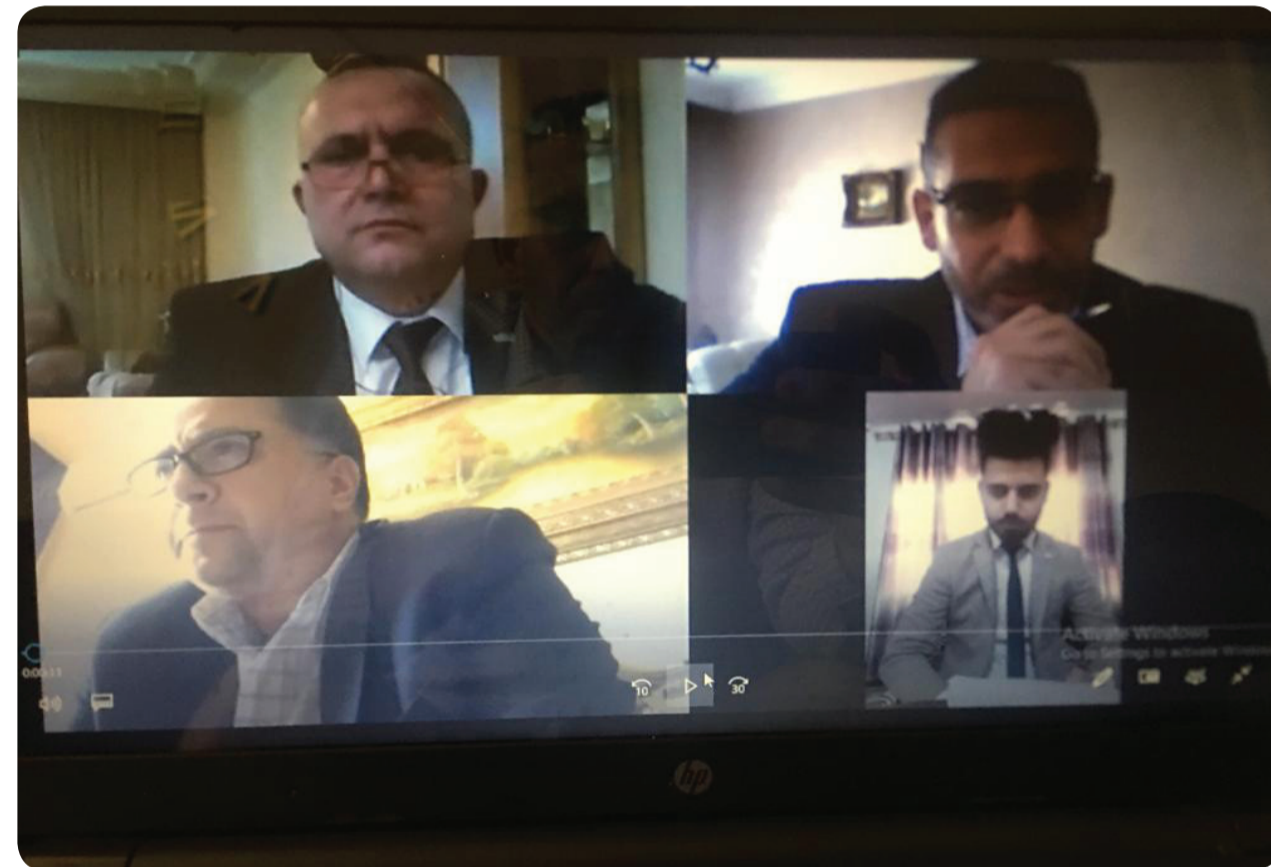
هذا وتهدف الرسالة الى معرفة ابرز التجارب الدولية في مكافحة الفساد ومعرفة كيفية نجاحها، وبحث الجانبين التشريعي والمؤسسي للنماذج المختارة وامكانية الاستعانة

بها في الجانبين التشريعي والمؤسسي في العراق. وتضمن البحث ثلاثة فصول، تناول الاول الإطار المفاهيمي للفساد وتطوره التاريخي، وتناول الثاني التجارب الدولية والاقليمية في مكافحة الفساد. أما الفصل الثالث فقد تناول جهود العراق ودوره في مكافحة الفساد.

وقد توصلت الرسالة الى توصيات عدة، منها تفعيل الجانب الالكتروني للدولة والتقليل من تماس المواطن بالموظف، وتفعيل دور الرقابة وتوسيع صلاحياتها وتطوير الكوادر البشرية للمؤسسات الرقابية لما له من دور اساسي في محاربة افه الفساد، واعتماد الشفافية والعمل في العلن لكونها من اساسيات القضاء على الفساد على جميع المستويات.



عنوان الرسالة: أثر تغيير قواعد الاسناد على تحديد القانون واجب التطبيق



اعداد: علي عدنان الخفاجي
إشراف الدكتور محمد ابراهيم ابو الهيجاء جامعة الشرق الاوسط كلية الحقوق، عمان، الأردن على مناقشة الرسالة الموسومة (أثر تغيير قواعد الاسناد على تحديد القانون واجب التطبيق) دراسة مقارنة بين القانونين العراقي والأردني الدكتور علي خالد مشاد عضواً خارجياً

أطروحة دكتوراه عن (استقلال القضاء الدستوري في العراق)



ناقشت كلية القانون بجامعة بغداد اطروحة دكتوراه بفرع القانون العام للطالب محمد سالم كريم، والموسومة (استقلال القضاء الدستوري في العراق - دراسة مقارنة)، على قاعة المؤتمرات في الكلية.

وتألفت لجنة المناقشة من السادة: الاستاذ الدكتور محمد علوم محمد رئيساً، الاستاذ المساعد الدكتور احمد فاضل حسين عضواً، الاستاذ المساعد الدكتور رشا محمد جعفر عضواً، الاستاذ المساعد الدكتور هشام جميل كمال عضواً، الاستاذ المساعد الدكتور مصدق عادل طالب عضواً، والأستاذ الدكتور مصدق يونس عضواً ومشرفاً.

وتهدف اطروحة الى تحليل موقف المشرع ودوره في تنظيم ضمانات استقلال محاكم القضاء الدستوري في الدستور والتشريعات المتعلقة بها، واجراء موازنة بين الضمانات التي يقرها المشرع لاستقلال القضاء الدستوري ودوره في الحياة العامة من خلال الوظائف المناطة به، فضلاً عن تحديد معالم النظام القانوني لاستقلال

الحكمة الاتحادية العليا. هذا وتضمنت اطروحة باين، تناول الاول الاستقلال العضوي للقضاء الدستوري، وتناول الثاني الاستقلال الوظيفي له. وتوصلت اطروحة الى عدد من التوصيات، منها دعوة المشرع الى اتباع اسلوب الادارة الجماعية في ادارة المحكمة الاتحادية العليا، فضلاً عن احترام الضمانة التي قررها المشرع الدستوري لتشريع قانون المحكمة الاتحادية العليا المتمثلة بإقراره بأغلبية الثلثين في مجلس النواب.

جامعة بابل تناقش رسالة ماجستير عن (النظام القانوني لعقد التأمين الهندسي)

تمت في كلية القانون/ جامعة بابل مناقشة رسالة الماجستير الموسومة بـ(النظام القانوني لعقد التأمين الهندسي) للطالب (عباس فاضل عبد الامير)، وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في فرع القانون الخاص.

وتألفت اللجنة المناقشة من: أ.د ذكري محمد حسين رئيساً للجنة المناقشة، أ.د فاروق ابراهيم جاسم عضواً، أ.م.د ميثاق طالب عبد حمادي عضواً،

الحماية التي يوفرها التأمين الهندسي، وإلا كان ثمن ذلك اما الفشل في تنفيذ المشروع الهندسي وهو تحت الإنشاء، او توقف الآلة او التركيبات الميكانيكية عن العمل نتيجة عطلها أو مسؤولية المهني عن الاضرار التي يسببها للغير، لذا فإن الحاجة للتأمين الهندسي تدفع المؤمن له الى التعاقد مع شخص محترف يمارس نشاطه من خلال شركة متخصصة تمتلك كما هائلاً من المعلومات القانونية والفنية والقدرة الاقتصادية،

مع بداية الإنشاءات الهندسية والتركيبات الميكانيكية للآلات وانهاء تشغيل تلك الآلات، وانتهاءً بمرحلة تنفيذ المشاريع الهندسية، وبغية دفع الأثار المالية لتلك المخاطر عند تحققها بأقل الأضرار، وجد المختصون في نظام التأمين الهندسي الحل الناجع لمواجهة تلك المخاطر، إذ أصبح التأمين الهندسي حاجة ملحة لحماية الأموال ذات الطبيعة الخاصة، وقد لا توفرها أقسام التأمين الأخرى، إذ لا يمكن الاستغناء عن

أ.د. المتحرس ابراهيم اسماعيل ابراهيم عضواً ومشرفاً، وذلك عبر خدمة google meet للتواصل عن بعد. وتمحور موضوع الرسالة بأن رافقت هذه المخاطر الانسان منذ وجوده على هذه المعمورة، إلا ان هذه المخاطر بدأت تتطور وتشكل تهديداً حقيقياً للأرواح والأموال بفضل تقدم التكنولوجيا التي زادت من الاخطار التي تواجه المشاريع الهندسية، بحيث تبدأ

هذه القواعد جوانب القصور بسبب عدم مسابقتها للتطورات والمستجدات التي حصلت في إطار هذه التعاملات الحديثة، خصوصاً في ظل المفهوم الاستهلاكي لعقود التأمين، مما يستوجب إعادة النظر في القواعد العامة وتحديثها. واستحداث قواعد قانونية خاصة تتماشى مع هذه التطورات، مع اقتراح أساس للمسؤولية المهنية للمهندس والمقاول يلائم مصلحة المضرور.

مما يسهل عليها فرض شروطها التعاقدية، ناهيك عن طريقة تحريرها بواسطة وثائق نموذجية تهرز حقوق المؤمن له. كما ان الصفة التعويضية لعقد التأمين الهندسي هي الأخرى قد أدت الى إخلال في التوازن العقدي بين الاطراف.

وقد خلصت الدراسة في النهاية الى أنه على الرغم من وجود حلول قانونية جزئية بصدد المشاكل التي يواجهها المؤمن له المستهلك، ولكن مع ذلك تعترى

عقد فضولي

عليه جميع آثار الوكالة لأن الاجازة تصرف قانوني يتضمن إسقاطاً لحق - لذا فإن عقد البيع الذي تمسكت به المدعية نافذ بحق المدعى عليها، وحيث إن وكيلها ادعى بإنهاء العلاقة العقدية بين موكلته والمدعية، لذا على المحكمة التحقق عن هذا الدفع ومصير الثمن الذي دفعته المدعية لها، وإدخال زوج المدعى عليها شخصاً ثالثاً في الدعوى للاستيضاح منه عن ظروف توقيعه العقد، وهل تم إنهاء العلاقة العقدية، وأعيد قرارها على وفق النتائج التي تتوصل إليها، لذا قرر نقض القرار المميز.

(قرار محكمة إستئناف كربلاء بصفتها التمييزية ١٦٣ / فرق بدلين / ٢٠٠٩ في ٢٨/٦/٢٠٠٩) أصدرت محكمة بداءة كربلاء حكماً قضى برد دعوى المدعية بحجة ان عقد البيع المبرز غير موقع من قبل المدعى عليها، وإنما الذي وقعه زوجها، وقد طعنت المدعية تمييزاً بالحكم هذا، وصدر القرار الآتي.

القرار ولدى عطف النظر على القرار المميز وجد ان المحكمة قد جازت الصواب فيه حيث استقرت الهيئة وقائع الدعوى وتمحصت بأدلتها، فتبين ان المدعية قد طلبت مقاضاة المدعى عليها بالتعويض عن مسؤولية عقدية (فرق بدلين)، وأستوت طلبها على عقد بيع تينين من وقائع الدعوى وتقرير خبراء الادلة الجنائية ان الذي وقعه هو زوج المدعى عليها (ف. ع)، وقد فصلت المحكمة بالدعوى، وأستت قضاها على عدم توجه الخصومة، على ان المدعى عليها لم تكن طرفاً بعقد البيع دون أن تلاحظ ان وكيلها قد أقر صراحةً في الجلسة ١٠/٢/٢٠٠٩ بالعقد الذي تمسكت به المدعية، وتسلم موكلته ثمن البيع البالغ ستة ملايين دينار، إلا انه دفع بأن العقد هذا تم فسحه بناءً على طلب المدعية. كما ان المحكمة قد جلبت الدعوى المبجلة المرقمة (.....) والذي كان موضوعها هو موضوع الدعوى المنظورة نفسه، محلاً وسبباً

قانون المرور والجرائم الخاصة



قد جاءت غير صحيحة ومخالفة لأحكام الاصول والقانون، وبما يجب التدخل بها تمييزاً استناداً لصلاحيات هذه المحكمة المنصوص عليها بالمادة ٢٦٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، ذلك ان الجرائم المرورية، ومنها الجريمة موضوع الدعوى، هي من الجرائم الخاصة، ومفهوم الجرائم الخاصة هنا هي الجرائم التي يتولاها المدعى بالنص عليها في قوانين عقابية خاصة، ومنها قانون المرور، وليس في قانون العقوبات، وهذه الجرائم هي من الجرائم غير العمدية، والتي تقوم على فكرة صدور الخطأ من الجاني دون ان يقصد ما تحقق من نتيجة إجرامية، ويأدى صور الخطأ المنصوص عليها في قانون المرور، وبالتالي فلا يمكن، وبأي من الاحوال، انضواؤها او ضمها ضمن الجريمة العمدية الواردة في قانون العقوبات كالمادة ٤٧٧ والتي تخص اتلاف الاموال وتخريبها، لان الجريمة، موضوع الدعوى، هي جريمة مرورية تدخل ضمن احكام المادة ٣٥ / اولاً من قانون المرور الجديد رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ والنافذ بتاريخ ارتكاب الجريمة، إذ ان مفهوم الاذى الجسيم، الوارد بنص المادة اثقة الذكر،

نوع الحكم: جزائي
رقم الحكم: ٦٣٨١ / الهيئة الجزائية / ٢٠٢٠
جهة الاصدار: محكمة التمييز الاتحادية
مبدأ الحكم
"الجرائم المرورية هي من الجرائم الخاصة التي يتولاها المدعى بالنص عليها في قوانين عقابية خاصة، ومنها قانون المرور، وليس في قانون العقوبات".
إن مفهوم الاذى الجسيم الوارد بنص المادة ٣٥ / اولاً من قانون المرور رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ يشمل الضرر الحادث بالنفس أو المال، وهو ما ينسجم والغاية التي تضمنتها الاسباب الموجبة للقانون".
نص الحكم
لدى التدقيق والمداولة وجد ان طلب التدخل التمييزي المقدم من قبل السيد نائب المدعي العام امام محكمة تحقيق الضلوعية كان قد انصب على قرار محكمة جنابات صلاح الدين / الهيئة الاولى بصفتها التمييزية المؤرخ في ٢٠٢٠/٢/٢٠ بالعقد ٨٠ / ت / ٢٠٢٠، والمتمضمّن تصديق قرار محكمة تحقيق الضلوعية المؤرخ في ٢٠٢٠/١/٣٠ بقبول الصلح في القضية الخاصة بالمشككي ضد المتهم بشأن قيام المتهم بصدم سيارة المشككي بدراجته النارية التي كان يقودها في الطريق العام لمدينة بلد / محافظة صلاح الدين، وإحداث اضرار مادية بالسيارة المذكورة، وعلى النحو الثابت بالاضرابات، بعد ان كان قاضي المحكمة المذكورة، وان قرر بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦ وفي الفقرة (٥) من قراره بالتاريخ المذكور، ابدال الوصف القانوني للجريمة المرتكبة وجعل التحقيق فيها جارياً على وفق احكام المادة ٤٧٧ من قانون العقوبات، وبدلاً من المادة ٣٥ من قانون المرور رقم ٨ لسنة ٢٠١٩، ومن تدقيق اضبارة الدعوى فقد وجدت هذه الهيئة أن القرارات المشار إليها في اعلاه

جريمة إبعاد طفل حديث الولادة عن أمه

بالالم والحرمان من الحرية نتيجة فعل الخطف، وان ذلك لا يمكن تحقيقه في الطفل حديث الولادة والذي لا يشعر بحرمان الحرية، ولا يشعر بما يدور حوله، كما لا يمكن اعتباره حدثاً بالمفهوم الوارد في مادتي الخطف المشار إليهما، حيث ان الحدث حسب التعريف الوارد له في قانون رعاية الاحداث النافذ هو من اتم التاسعة من العمر ولم يتم الثامنة عشرة من العمر هذا من جانب، ومن جانب اخر ان جريمة ابعاد الطفل حديث الولادة ممن لهم السلطة الشرعية عليه افرد لها المشرع العراقي نصاً خاصاً في المادة (٣٨١) من قانون العقوبات، وهذا ما ينضوي تحت احكامه

فعل المتهمين (ق م م) (و ل م م) يشكل جريمة تطابق احكام المادة (٣٨١) من قانون العقوبات بدلالة المواد ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ منه، واجريت محاكمتها على وفق المادة المذكورة، واصدرت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٩ حكماً يقضي بتجريهما على وفق المادة ٤٢٢ من قانون العقوبات، وحكمت على كل منهما بالسجن لمدة ١٥ سنة، ولدى امعان النظر في وقائع القضية والادلة المتحصلة فيها، وجد ان محكمة الجنابات قد اخطأت في التكييف القانوني للجريمة ووصفها على وفق المادة (٤٢٢) من قانون العقوبات، وذلك ان الثابت من وقائع الدعوى المستخلصة من ادلتها بأن

ومحاكمة يشير الى انه بتاريخ ٢٧ / ١ / ٢٠٠٩ قامت المتهمتان المذكورتان بأخذ الطفل حديث الولادة من صالة الولادة في مستشفى كركوك العام وذهبتا بالطفل المذكور الى قرية ٧ / نيسان التابعة لناحية الرشيد في كركوك، وبعد الاخير بالحدث من ذوي الطفل حديث الولادة تمت مدامته القرية المذكورة من قبل الشرطة وتم القاء القبض على المتهمين مع الطفل، وتم تسليمه الى ذويه، واجري التحقيق مع المتهمين واعترفتا بالحدث وبالشكل المبين اعلاه، وتعزز اعترافهما بأقوال والد والوالدة الطفل حديث الولادة، وبأقوال افراد المفزة القابضة، وتمت

نص الحكم
لدى التدقيق والمداولة من قبل الهيئة الموسعة الجزائية في محكمة التمييز الاتحادية وجد ان محكمة جنابات كركوك قضت بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٢٩ بالدعوى المرقمة ٤٨٣ / ج / ٢٠٠٩ بتجريم المتهمين (ق م م) و (و ل م م) على وفق المادة (٤٢٢) من قانون العقوبات بدلالة المواد ٤٧ و ٤٨ و ٤٩ منه، وبدلالة أمر مجلس الوزراء المرقم ٣ الفقرة (ثالثاً) لسنة ٢٠٠٤، وحكمت على كل واحد منهما بالسجن لمدة ١٥ سنة استبدالاً بأحكام المادة (١/٣٢٢) من قانون العقوبات، وان الحادث كما اظهرته وقائع القضية تحقيقاً

إبطال قيود التسجيل العقاري

في ٢٠١٦/١٢/٢٠، واصرت على حكمها السابق رقم الحكم: ٢٧٧ / الهيئة الموسعة المدنية / ٢٠١٧
جهة الاصدار: محكمة التمييز الاتحادية
مبدأ الحكم
إبطال قيود التسجيل العقاري يجب ان ينصب على وجود اخطاء تعلقت بالقيود المسجلة وبمعاملة التسجيل نفسها لاستحالة التنفيذ في حالة الإبطال.
نص الحكم
لدى التدقيق والمداولة من الهيئة الموسعة المدنية في محكمة التمييز الاتحادية وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً.. ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون، ذلك ان محكمة البداءة لم تتبع ما ورد بالقرار التمييزي المرقم ٥٢٧١ / الهيئة المدنية / ٢٠١٦

فعل المتهمين.. عليه، واستناداً لأحكام المادة (٢٦٠) من قانون اصول المحاكمات الجزائية، قرر تبديل الوصف القانوني لفعلها وجعله على وفق المادة (٢٨١) من قانون العقوبات وادانتها بموجبها لكفاية الادلة ضدهما، وحيث ان العقوبة المفروضة عليهما قد اصبحت لا تتناسب مع الوصف الجديد، لذا قرر تخفيفها الى الحبس الشديد لمدة سنتين وتنظيم مذكرة أمر بالعقوبة الجديدة تحتسب لهما فيها مدة موقوفيتهما ومحكومياتهما السابقة لهذا القرار، وصدر القرار بالاكثرية في ١٤ / محرم / ١٤٣٢ هـ الموافق ٢٠ / ١٢ / ٢٠١٠ م.

لا محل لاستعمال الرأفة مع المجرم

عجز المدعي عن إثبات وجود تعهد

تعيين العقار المبيع مضمون مقاوله البيع المؤرخة ٢٠١٢/٧/٧ خلافاً لأحكام المادة (١/٥١٤) من القانون المدني لعدم احتوائها على رقم العقار المبيع أو تحديد مصدر الحصة التي ألت الى البائع المميز عليه (المدعى عليه) من العقار التي انصبت عليها المقاوله، بالإضافة الى اختلاف جنس العقار المبيع الوارد في مقاوله البيع اعلاه كونها تضمنت أنه حصة في عمارة في شارع بغداد/ ميسان عن جنس العقار موضوع الدعوى الوارد في استمارة صورة السجل العقاري، كونها تضمنت أنه دار مفرزة منها دكانين بصورة غير رسمية، وبالتالي عدم اعتبار هذه المقاوله تعهداً بنقل ملكية حصة المميز عليه (المدعى عليه) في العقار

إذا تبين وجود جهالة فاحشة في تعيين العقار المبيع مضمون مقاوله البيع خلافاً لأحكام المادة (١/٥١٤) من القانون المدني لعدم احتوائها على رقم العقار المبيع أو تحديد مصدر الحصة التي ألت الى البائع، فعلى المحكمة اعتبار المدعي عاجزاً عن إثبات وجود التعهد، وتمنحه حق تحليف المدعى عليه البيّن الحاسمة ببقاً لنص المادة (١١٨) من قانون الانبئات.

التي تناسب الفعل المرتكب الا وهي الاعدام شنقاً حتى الموت لتخليص المجتمع من شرور مثل هذا المجرم.
القرار
لدى التدقيق والمداولة وجد ان القرار الصادر من المحكمة الكبرى بعد اعادة النظر في الحكم قبلها بالاشغال الشاقة المؤبدية على وفق المادة (٢١٤) (فقرة ٣) من ق.ع.ب بتطبيق المادة (١١) منه بحق المجرم (ف) غير صحيح، إذ لا يوجد هناك أي سبب يدعو الى الرأفة، بل بالعكس ان الجريمة ارتكبت بفظاعة، ويدل كل ذلك على قسوة وحشية المجرم المذكور، وحيث ان المحكمة الكبرى أصسرت على تطبيق المادة (١١) المذكورة، وبالنظر لما لهذه المحكمة من السلطة الاستثنائية، قرر الامتناع عن تصديق الفقرة المتعلقة بتطبيق المادة (١١) من ق.ع.ب بحق المجرم المذكور، والحكم عليه بالإعدام شكلاً حتى الموت على وفق المادة (٢١٤) / ٣، وصدر القرار بالاتفاق في ١٨ - ٣ - ١٩٦٣.

لا يجوز استعمال الرأفة مهما كانت الاسباب مع ارتكب جريمة الملوطة مع شقيقتين قاصرين، ثم قام بقتلها بوحشية لإخفاء معالم جريمته.. قرار رافع محكمة التمييز العراقية.
ظرف مخفف
المبدأ التمييزي: لا محل لاستعمال الرأفة مع المجرم وتطبيق المادة ١١ من ق.ع.ب إذا ارتكب الجريمة بفظاعة تدل على قسوة المجرم ووحشيته.
رقم القرار: ٢٠١ / جنابات / ١٩٦٣
تاريخ القرار: ١٨ / ٣ / ١٩٦٣
كانت المحكمة الكبرى لمنطقة الكرخ قد قررت بتاريخ ٢٠ / ٩ / ١٩٦٢، ويرقم الاضبارة ٧٠ / ج / ١٩٦٢، تجريم (ف) بتهمتين، الأولى على وفق الفقرة (٣) من المادة ٢١٤ من ق.ع.ب لقتله قصداً الجاني عليه (خ)، واقترا هذا القتل بقتله الجاني عليه (أ) شقيق الجاني عليه الأول قصداً بضرهما بقطع كبيرة من الحجر شتم بها عظامهما، وذلك عندما أخذهما إلى خارج البلدة، وهناك لاوط بالجاني عليه (خ)، ولكي لا يفتضح أمره فقد قتلها، والثانية على وفق المادة ٢٣٥ من ق.ع.ب (قانون العقوبات البغدادي) ملوطة بالمجنى عليه المذكور (خ) يقل عمره عن ١٢ سنة، وحكمت عليه عن الجريمة الأولى بدلالة المادة (١١) من ق.ع.ب بالاشغال الشاقة المؤبدية عن الجريمة.

الثانية بالاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات تنفذ بحقه بالتدخل مع محكوميته الأولى، والإزامه بتعويض قدره ألف دينار يدفع إلى ورثة المجنى عليها الشرعيين يستحصل منه تنفيذاً، وتسليم الملابس إلى ذوي المجنى عليها.
وقررت براءة (س) من التهمتين المسندتين إليه على وفق المادة (٢١٤) بدلالة مواد الاشتراك والمادة (٢٣٥) من ق.ع.ب لعدم كفاية الأدلة ضده، وإخلاء سبيله من التوقيف عنهما.
إن محكمة التمييز قررت بتاريخ ٢٦ - ١١ - ١٩٦٢ ويعدد ١٩٠٣ / جنابات / ٦٢ تصديق قرارى البراءة الصادرين بالنسبة للمتهم (س)، كما قررت تصديق قرارى التجريم والحكم الصادرين على المجرم (ف) وفقاً للمادة (٢٣٥) من ق.ع.ب، وقررت أيضاً تصديق قرار التجريم الصادر على المجرم (ف) وفقاً للمادة



المخدرات الرقمية.. إدمان بعيد عن أعين الرقابة الأسرية والمؤسسات الأمنية والعقوبات القضائية



أثير هلال الدليمي
باحث متخصص في القانون الدولي
العام متخصص في مكافحة الجرائم
السيبرانية الدولية

ناقوس خط جديد يدق ويهدد سلامة ابنائنا ومجتمعنا.. استهداف جديد يترقب بهم، ولكن هذه المرة ليس تقليدياً.. بل تكنولوجياً، حيث إنه مخدر جديد يدعى بالمخدرات الرقمية، Digital Drugs او الجرعة الرقمية iDoser، ويكاد ان يكون تأثيرها وفعاليتها اكثر انتعاشا واسترخاء من تعاطي جرعة من الكوكايين أو الماريغوانا وغيرها من الانواع التقليدية المنتشرة.

بعيدا عن الرقابة الأسرية والأمنية، فالمخدرات الرقمية ذات طبيعة مادية تجعل من الصعوبة كشف طريقة استخدامها (تعاطيها) وضبط مستخدميها او المروجين لها كونها تعرض وتباع وتشتري وتعاطى بطرق إلكترونية وعبر شبكة الانترنت، ومن الصعوبة اتخاذ أي إجراءات عقابية او احترازية ووقائية ضد مستخدميها، إضافة الى ان العملية برمتها لا تترك اي دليل جرمي مادي ملموس يكشف هوية

المروجين وهوية المتعاطين لها. كما تعد المخدرات الرقمية من أحدث صور الجرائم الإلكترونية العالمية وأكثرها اساءة لاستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة. فقد شهدت الاونة الأخيرة روجا وانتشارا واسعا للمواقع الإلكترونية التي تحوي على مكتبات متنوعة لأنواع هذه المخدرات، واقبالا كبيرا من قبل المراهقين والشباب وخاصة من الذين يعانون من مشاكل نفسية او اجتماعية او عائلية، بعد ان يغرب بهم من قبل المروجين في هذه المواقع، واقناعهم بأن هذه المخدرات آمنة وشرعية.

تتخذ هذه المخدرات مشروعيتها من خلال عدم وجود تشريعات جنائية موضوعية (قوانين) تجرم العملية برمتها بدءا من عرضها وانتهاها بتعاطيها، وبذلك فإن لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص، كما أن العملية برمتها ذات طابع تكنولوجي إلكتروني تلزم بعض الإجراءات الفنية لكشفها ومكافحتها، وللأسف الشديد فإن اغلب الدول، ولاسيما الدول النامية، فإنها تعاني من ضعف في الجوانب الإجرائية المتعلقة بإجراءات القبض والتحرير والتفتيش والتحقيق في الجرائم الإلكترونية وغيرها من الإجراءات الفنية، وذلك بسبب ضعف الخبرة الفنية لدى بعض أعضاء الضبط القضائي والمحققين والقضاة.

كما ان ضعف التعاون الدولي في مكافحة الجرائم الإلكترونية الحديثة وغياب المعاهدات والاتفاقيات والتشريعات الدولية الموحدة في تحرر المجرمين وافتلتهم من العقاب، وبالتالي تمكنهم من تطوير اساليبهم الإجرامية واكتشاف طرق جديدة وبديلة للجرائم التقليدية او تسهل في ارتكابها واخفائها.

المخدرات الرقمية باختصار

المخدرات الرقمية هي عبارة عن ملفات صوتية (نغمات) (mp3) ذات ترددات مختلفة ترافقها بعض الاحيان أشكال بصرية عشوائية، وهذه الملفات مشابهة لأية ملفات رقمية تخزن في أجهزة الكمبيوتر او الهواتف النقالة او اي جهاز إلكتروني اخر مثل (صورة، مقطع فيديو، نص كتابي، ملف صوتي)، ولا تختلف ملفات المخدرات الرقمية عن أي ملف صوتي اخر سوى بالنغمة التي تكاد ان تكون غير مفهومة، ويمكن تحميلها من خلال مواقع الكترونية عبر شبكة الإنترنت تكون متخصصة في ترويج وبيع هذه الملفات.

للأسف الشديد توفرت مؤخرا على موقع ال (يوتيوب) عدة مقاطع لهذه الملفات متباينة الطول لفترات قد تكون قصيرة لبضع دقائق ويصل طول بعضها إلى ساعة، وتأتي إضافة للذبذبات الصوتية مع مؤثرات بصرية أحيانا تكون ألوانا مختلطة ثابتة وأحيانا تتغير ببطء شديد حتى تحفز اللاوعي عند الإنسان.

بالتفصيل

تبدأ الرحلة من خلال تصفح بعض المواقع الإلكترونية عبر شبكة الإنترنت المروجة بطرق احترافية لهذا النوع من المخدرات والمستضيفة لها، حيث تغوي المراهقين وتقنعهم باستخدامها، وتعرض كذلك بعض المعلومات عن فوائد هذه النغمات وانواعها ومدى تأثير كل نوع منها، إضافة إلى انها تضع دليلا وتعليمات إرشادية توضح طرق الاستخدام وانواع النغمات والأسعار إزاء كل نوع منها، والشعور المنبعث من خلال استخدامها، كما تعرض هذه المواقع بعض التجارب الناجحة على حد زعمهم لفئة من الشباب المتعاطين المستخدمين لهذه الملفات والذين كانوا يعانون من مشاكل التوتر والقلق، وكيف

اصبحوا سعداء يلحقون في السماء بعد استخدامها، وكيف انتقلوا إلى مرحلة الاسترخاء والنشوة واللاوعي، وفقدان التوازن الجسدي والنفسي. وتعرض مجانا على سبيل التجربة في بادئ الأمر، ثم تتولد لدى مستخدميها تدريجيا رغبة شديدة بتكرار الاستخدام لزيادة الفعالية التأثيرية، وتكون بمبالغ ليست بالقليلة تتباين اسعارها حسب نوع الملف وجرعته (التردد) المطلوب للاسترخاء والراحة لغاية انتهاء الأمر باستخدام المفرط والمتكرر والمؤدي الى الإدمان على استخدامها، وربما الانتقال إلى مرحلة تعاطي المخدرات التقليدية المشابهة لها في التأثير والفعالية، وبالتالي يكون المدمن قد شكل خطرا كارثيا إجراميا على سلامة المجتمع وأمنه.



منشطة كالديوبامين وبيتا أندروفين، وبالتالي تسريع معدلات التعلم وتحسين دورة النوم وتخفيف الآلام وإعطاء احساس بالراحة والتحسن. واعتبر موقع Psychology Today أنه يمكن استخدام هذه التقنية لعلاج القلق.

متطلبات الاستخدام (التعاطي) توضع سماعات الرأس "headset" على الأذنين للوصول الى المستوى المطلوب من الاستمتاع والنشوة، وتغمض العينين وتوضع عليهما عصابة، ويفضل ارتداء ملابس فضفاضة، والجلوس او الاسترخاء في وضع المتمد في مكان مغلق مع إضاءة خافتة او مظلمة، وإطفاء جميع الأجهزة الموجودة في الغرفة.

اكتشاف وبداية استخدام الترددات الصوتية في عام ١٨٣٩ اكتشف العالم الفيزيائي Heinrich Wilhelm Dove اختراعا يبرهن على أنه إذا سلطت ترددين مختلفين قليلاً عن بعضهما لكل اذن، فإن المستمع سيدرك صوت نيز الاذنين binaural beats . وسميت هذه الظاهرة بدق على الاذنين binaural beats . واستخدمت هذه الآلية لأول مرة عام ١٩٧٠ من أجل علاج بعض المرضى النفسيين، لاسيما الذين يعانون من الاكتئاب الخفيف والقلق، وذلك عند رفضهم العلاج الدوائي، حيث كان يتم تعريض الدماغ إلى ذبذبات ترددية كهرومغناطيسية تؤدي لفرز مواد

رد الاعتبار في القانون



المحكمة التي صدقت الحكم. ب - اذا وجدت المحكمة ان شروط رد الاعتبار غير متوفرة تصدر قرارا برد الطلب). ونصت المادة ٧: (اذا كان رد الطلب راجعا الى سلوك طالب رد الاعتبار فلا يجوز تجديده إلا بعد مضي سنتين في الجناية وسنة في الجنحة. أما في الأحوال الأخرى فيجوز تجديده متى توافرت الشروط اللازمة . ويجوز إلغاء الحكم الصادر برد الاعتبار اذا ظهر أن المحكوم عليه صدرت ضده أحكام أخرى لم تكن المحكمة علمت بها، أو اذا حكم عليه بعد رد الاعتبار عن جريمة وقعت قبله.. ويصدر الحكم في هذه الحالة من المحكمة التي حكمت برد الاعتبار بناءً على طلب الادعاء العام.. ويبلغ بالقرار الجهات الواردة في المادة (٦ - ١) منه.

ونصت المادة ٩: (يكون قرار المحكمة في طلب رد الاعتبار أو إلغائه وقرارها الصادر على وفق الفقرة (ج) من المادة الثالثة تابعة للتمييز لدى محكمة تمييز العراق خلال ١٥ يوما من تاريخ التبليغ (به).. ونصت المادة ١٠: (١ - يترتب على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة وزوال آثاره العقابية، وتمتع المحكوم بأهليته المدنية.

٢ - لا يحتج على الغير بقرار رد الاعتبار فيما يترتب لهم عن الحكم بسبب الإدانة).

الطلب، تقدم الاوراق الى المحكمة الكبرى التابع لها محل اقامة طالب رد الاعتبار. ونصت المادة ٦: (أ - اذا وجدت المحكمة أن شروط رد الاعتبار متوفرة تصدر قرارا برده خلال مدة لا تتجاوز الثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق لديها.. وتبلغ به المدعي العام أو نائبه، وطالب رد الاعتبار والدائرة المختصة بتسجيل السوابق وتؤشر قرارها على هامش الحكم الأصلي، وترسل صورة من قرارها الى

١ - عن سلوكه وأخلاقه في الاماكن التي أقام أو اشتغل فيها ٢٠ - في السجن الذي قضى فيه عقوبته. ٣ - في المجالات الأخرى. ب - على المدعي العام أو نائبه بعد انجاز التحقيقات المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة أن يبدي رأيه تحريريا خلال مدة لا تزيد على شهرين من تاريخ تقديم الطلب اليه، ويرسله مع الاوراق الى المحكمة التي أصدرت الحكم لإصدار قرارها.. واذا كان الحكم صادرا من محكمة لم تعد قائمة عند

رد الاعتبار في القانون العراقي والمنصوص عليه بالتشريع رقم ٩٣ لسنة ١٩٦٣.. نصت المادة الاولى منه (يرد بقرار قضائي اعتبار المحكوم عليه بسبب ارتكابه جنائية غير سياسية أو جنحة مخلة بالشرف عند توافر الشروط الآتية: ١ - أن تكون العقوبة قد نفذت عليه أو سقطت عنه قانونا . ٢ - قد احسن سلوكه داخل السجن، وبعد خروجه منه لمدة لا تقل عن خمس سنوات في الجنائية وثلاث سنوات في الجنحة، وتضاعف هذه المدة في حالة العود . ٣ - نفذ ما عليه من التزامات مالية للمحكوم له أو قام بإجراء تسوية عنها . ٤ - رد اعتباره التجاري اذا كان محكوما عن جريمة إفلاس.. وتبدأ المدة المبينة في الفقرة (أ - ٢) للمحكوم عليه بغرامة من يوم دفعها أو من يوم انتهاء الحبس البدني عنها، وللمحكوم عليه بمراقبة الشرطة من يوم انتهاء المراقبة . ونصت المادة ٣:

أ - تعد الجريمة سياسية اذا ارتكبت بدافع سياسي، وهي كذلك اذا وقعت على الحقوق السياسية العامة أو الفردية مالم تكن في جميع هذه الحالات قد ارتكبت بدافع اناني دنيء.. ويستثنى من ذلك: ١ - جريمة القتل ٢ - جريمة الايذاء الشديد ٣ - الاعتداء الجسيم على الاملاك احراقا أو نسفا أو اغراقا أو اتلافًا ٤ - الجريمة المخلة

المستشار والخبير القانوني حسام حسن الجعفري

هناك نوعان من رد الاعتبار، رد اعتبار قضائي المنصوص عليه بالمادة ٥٣٧ / اجراءات جنائية، وهناك رد اعتبار بحكم القانون المنصوص عليه بالمادة ٥٥٠ / اجراءات جنائية، فالاول لا بد ان يكون امام محكمة الجنائيات التابع لها محل اقامة الطالب بعد انقضاء ست سنوات في الجنائية، وثلاث سنوات في الجنحة، وبعد استيفاء المطلوب مادة ٥٣٩، ويكون ذلك بطلب لنياحة الاستئناف التابع لها محل اقامة الطالب ويرسل للنياحة الجزائية لاستيفائه، وعليه يسأل الطالب، وتطلب تحريات المباحث عن سلوكه وسؤال شيخ الناحية، ويستعلم من السجن الذي نفذت فيه العقوبة.

أما الثاني الاعتبار القانوني، فيعد مرور ١٢ سنة في الجنائية و٦ في الجنحة، وطبعا الجهة الادارية لا تمحو القضايا المسجلة، لذلك تم رفعها بالقضاء الاداري بدعوى الغاء قرار سلبى بالامتناع عن محو بيانات واسم الطالب من الادلة الجنائية، لانه اذا لم تمر تلك المدد يتم رفض الدعوى في حالة رفعها بالقضاء الاداري لعدم اتباع الطريق الصحيح الذي رسمه. رد الاعتبار في القانون العراقي

التفكير بسلبية يؤدي إلى مرض لا علاج له!

الجلوس لمدة طويلة يهددك بجلطة الساق



يمكن أن يكون للقلق الشديد بشأن المستقبل أو التركيز على مشاكلك، نتائج خطيرة على صحتك في المستقبل، وفقا لدراسة جديدة من كلية لندن الجامعية.

ووجدت الدراسة، التي شملت مسح الدماغ ومراقبة السلوك على ٣٦٠ شخصا، رابطا بين التفكير السلبي والتدهور المعرفي، بالإضافة إلى زيادة كميات البروتينين المرتبطين بمرض الزهايمر.

وقالت كاتبة الدراسة، ناتالي مارشانت، الطبيبة النفسية وكبيرة الباحثين في قسم الصحة العقلية في كلية لندن الجامعية: "إن الفهم الأفضل لمخاطر الخرف أمر حيوي لتحسين التدخلات العلاجية... ونتائج هذه الدراسة تقدم المزيد من الدعم لأهمية الصحة العقلية التي يجب أخذها في الاعتبار عند فحص الخرف".

ويستخدم الأطباء حاليا فحوصات الدماغ والفحوصات المعرفية لاختبار الخرف، ولكن فحص مشاكل الصحة العقلية قد يكون جزءا من العلاجات السريرية المستقبلية للمرضى في المراحل الأولى. وارتبط التفكير المتواصل ببعض الموضوعات بتراكم البروتين في الدماغ.

ولدة عامين، تم تتبع ٣٦٠ مشاركا، جميعهم فوق سن ٥٥، بحثا عن سلوكيات التفكير السلبي، ومعظمهم من البيض، ٧٣٪ منهم من الإناث. وشملت سلوكيات التفكير السلبي، تلك القلق المستمر بشأن المستقبل والتفكير المستمر بشأن مشاكلهم أو عواطفهم. وقام المشاركون بملء استبيانات حول أعراض الاكتئاب والقلق، وتم تقييم وظائفهم المعرفية، وشملت هذه الوظائف الذاكرة واللغة ومدى الانتباه.

وخضع أكثر قليل من ثلث المشاركين (١١٣) للتصوير المقطعي بإصدار البوزيترون في الدماغ، الذي كشف عن رواسب بروتينات تاو وبيتا أميلويد، وهي علامات تحذيرية يبحث عنها الأطباء لاكتشاف مرض الزهايمر في مراحله المبكرة.

ووجد الباحثون أن الأشخاص الذين لديهم أنماط تفكير سلبية أكثر تكرارا كانوا أكثر عرضة لتراكم البروتينات في أدمغتهم، وهؤلاء الأشخاص أنفسهم لديهم أيضا معدلات أعلى للتدهور المعرفي.

ويعد الاكتئاب والقلق من عوامل الخطر المعروفة لمرض الزهايمر، لكن هذه الدراسة تسعى لشرح الأسباب الكامنة وراء ذلك.

ويشير الباحثون إلى أن فحص الطرق السلبية التي يفكر بها المصابون بالاكتئاب والقلق، والآثار طويلة المدى التي قد يكون لها، قد يفسر سبب بقاء الاكتئاب والقلق من عوامل الخطر. واقترح المؤلف المشارك للدراسة، الدكتور غايل شيلات، من جامعة كاين نورماندي: "أن ممارسات التدريب العقلي مثل التأمل قد تساعد على تعزيز الإيجابية بينما تخفف من التنظيمات العقلية المرتبطة بالسلبية".

وهناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم ما إذا كانت هذه النتيجة عالمية، خاصة بالنسبة للمجموعات العرقية الأخرى.



حذرت الجمعية الألمانية لطب الأوعية الدموية من أن الجلوس لمدة طويلة بسبب العمل من المنزل، خلال فترة تفشي فيروس كورونا، يرفع خطر الإصابة بجلطة الساق. وأوضحت الجمعية أن الجلوس لمدة طويلة يؤدي إلى تكسب الدم في السيقان، ومن ثم انسداد الأوعية، ما يمهد الطريق للإصابة بجلطة الساق، والتي تتمثل أعراضها في تورم السيقان والشعور بالآلام بها، وتحول لون الجلد إلى اللون الأزرق. ويرتفع خطر الإصابة بجلطة الساق لدى

الأشخاص الذين يعانون من البدانة أو دوالي الساقين أو قصور القلب، وكذلك الأشخاص الذين أصيبوا من قبل بجلطة الساق. ولتجنب هذا الخطر، ينبغي تنشيط الدورة الدموية في الساقين من خلال دمج الأنشطة الحركية خلال الحياة اليومية، كصعود الدرج بدلاً من استخدام المصعد، وممارسة تمارين اللياقة البدنية، كما يمكن ارتداء الجوارب الضاغطة.. وإذا لم تفلح هذه التدابير في تخفيف المتاعب، فيجب حينئذ زيارة الطبيب.

متى يكون غسل هذه الأطعمة بالماء قاتلا؟



المبيض (الكالور) والماء (ملعقة كبيرة من مبيض الكالور السائل غير المعطر لكل جالون من الماء).

٧- تخلص من عيوب اللحم:

يمكن أن تتسبب مواد التغليف من اللحوم النيئة أو الدواجن، مثل صواني اللحوم الرغوية أو الأغلفة البلاستيكية، في حدوث التلوث المتبادل، لذا لا تجب إعادة استخدامها أبداً في المواد الغذائية الأخرى... يجب التخلص من هذه مواد التغليف والتغليف الأخرى التي يمكن التخلص منها، مثل علب البيض.

٨- لا تعيد استخدام أواني طهي تم استخدامها في اللحوم النيئة:

على سبيل المثال، إذا كنت تستخدم ملعقة لوضع قطعة مبرغر نيئة على الشواية، اغسل الملعقة بالماء الساخن قبل إعادة استخدامها أثناء الطهي.. احصل على طبق تقديم جديد عندما يكون الطعام المطبوخ جاهزاً للتذوق إذا كان اللحم النيء على طبق التقديم.. أيضاً، حافظ على وضع ألواح التقطيع بعيداً عن أية منطقة تحضير لحوم نيئة.

أي قطع طازجة على الفور (مثل السلطة أو الفاكهة) لأغراض الجودة والسلامة.

٤- لا تتغص اللحوم في الماء المالح في محاولة لإزالة البكتيريا:

لا يُنصح بذلك لأنه لا يفعل أي شيء حقاً! إذا اخترت نقع اللحم في الماء المالح (لأي سبب من الأسباب)، فاتخذ تدابير لتجنب التلوث المتبادل، وتأكد من نقع اللحم أثناء بقاء اللحم في الفلاجة.

٥- اغسل يديك لمنع التلوث المتبادل بعد التعامل مع اللحوم النيئة:

غسل اليدين بعد التعامل مع اللحوم النيئة أو الدواجن أو عيوبها ضرورية مطلقة، لأن أي شيء تلمسه بعد ذلك يمكن أن يصبح ملوثاً. وبعبارة أخرى، يمكن أن تمرض عن طريق التقاط قطعة من الفاكهة، وتناولها بعد التعامل مع اللحوم النيئة أو الدواجن.

٦- تعقيم الأسطح:

قم بغسل أسطح وأحواض مضادة بالماء الساخن والصابون لمنع التلوث المتبادل من اللحوم النيئة أو بقايا الدواجن. لمزيد من الحماية، يمكنك التعقيم بمزيج من

٢- لا تشطف البيض:

ينطبق الشيء نفسه على البيض، يتم غسل البيض أثناء عملية بيعه تجارياً، وأثناء عملية السلق أو الطهي، كما أن أية معالجة أخرى، مثل الغسيل أو الشطف، تزيد فقط من خطر انتقال العدوى، خاصة إذا تسببت تلك العملية في تشقق قشرة البيض.

٣- قم بغسل المنتجات:

ولكن قبل طهي أو تناول الخضروات أو الفواكه الطازجة ينبغي أن تقوم بغسلها.. وعن طريق الغسل يؤكد الخبراء أنه ينبغي غسلها تحت الماء الجاري البارد لإزالة أي أوساخ أو بكتيريا عالقة... إذا كان العنصر يحتوي على سطح صلب، مثلما تراه على التفاح أو البطاطس، فلا بأس من فرك السطح بفرشاة.

ولكن لا تغسل الفاكهة أو الخضار بالمنظفات أو الصابون، هذه المنتجات ليست آمنة للاستخدام على الأطعمة لأنه قد ينتهي بك الأمر إلى تناول تلك المنظفات السامة.

عند تحضير الفواكه والخضروات، اقطع أي مناطق تالفة أو كدمات لأن هذه هي المناطق التي يمكن أن تزدحم فيها البكتيريا... قم بتبريد

اغسل الطعام جيداً قبل تناوله.. توصية تسعها دوماً من الأمهات والخبراء ومختلف المؤسسات الصحية، لكن ما لا يعلمه البعض أن شطف بعض الأطعمة بالماء قد يكون خطراً على الصحة أو قاتلاً.

ونقلت "نوفوستي" عن مؤسسة "كليفلاند كلينك" الصحية المتخصصة تقريراً حول كيف يمكن أن يكون غسل بعض الأطعمة قاتلاً أو مدمراً للصحة.. وقدمت المؤسسة الصحية ٨ توصيات قبل وقوع ما وصفته بـ"المحذور"، وهي:

١- لا تشطف اللحم قبل الطهي:

يعتقد الكثير من الناس أنه يجب عليك غسل أو شطف الدواجن النيئة أو اللحم البقري أو لحم الضأن أو لحم العجل قبل الطهي، ولكن هذا ليس ضرورياً في الواقع.. سيتم قتل أي بكتيريا قد تكون موجودة أثناء عملية الطهي. في الواقع، شطف اللحم قبل الطهي يمكن أن يضر أكثر مما ينفع، فعند شطف اللحم النيء، يمكن نشر البكتيريا على عناصر أخرى في مطبخك وانتشارها إلى الأطعمة والأواني والأسطح الأخرى، وهذا ما يطلق عليها الخبراء اسم "التلوث المتبادل".

الإفراط بالليمون والزنجبيل يأتي بنتائج عكسية

عجوز يصعد على رافعة لرؤية زوجته



وقال "إذا أثر محفز ما في هذا الوقت في الجسم، فإن منظومة المناعة قد تصبح غير قادرة على حماية الجسم، وبالتالي يمرض الشخص". وتجدر الإشارة إلى أن أسعار الليمون والزنجبيل ارتفعت إلى مستويات عالية، بعد أن نشر البعض في شبكات التواصل الاجتماعي معلومات كاذبة عن فعاليتها في الشفاء من فيروس كورونا. هي كثيرة في السوق المحلية".

يحرص الكثيرون على تناول الزنجبيل والليمون بهدف تعزيز القدرات المناعية، إلا أن عالماً روسياً حذر من خطورة الإفراط في تناولهما.

وقال عالم المناعة الروسي، فاليري تشيريشيف: إن الليمون والزنجبيل اللذين يعدهما الكثيرون دواء لعلاج فيروس كورونا، يمكن أن يلحقا الضرر بالمناعة.

وقال الخبير، في حديث لصحيفة "روسييسكايا غازيتا": إن الليمون والزنجبيل من مجموعة المواد التي تحفز نشاط منظومة المناعة في الجسم، والاعتماد على تأثيرها السحري، ليس سوى نتيجة أوهامنا اليومية بشأن انتظار المعجزة. وأضاف "تعزيز المناعة بمساعدة المواد المحفزة أمر محفوف بالمخاطر، لأنه نتيجة رد فعل هذه الإثارة سيتبعه استفاد أو نقص المناعة الثانوي".



تزوجنا منذ ٦١ عاماً، لكننا نحب بعضنا تماماً كما لو أننا تزوجنا للتو".

قام، نيك أفتغيس، البالغ من العمر ٨٨ عاماً، باستئجار رافعة للتكلم مع زوجته التي تعيش في دار رعاية للمسنين.

وقد مر على زواج الزوجين ٦١ عاماً، وكان على الزوجة الانتقال إلى دار رعاية، العام الماضي، ومنذ ذلك الحين كان نيك يزورها كل يوم، قبل فرض الحجر الصحي.

ومنع المسؤولين في دار الرعاية، نيك، من زيارة زوجته بسبب تفشي فيروس "كورونا"، لتقليل احتمالية الإصابة داخل الدار، بحسب ما نقلته صحيفة "نيويورك بوست".

ولاحظ أقارب نيك أن الرجل يفتقد زوجته كثيراً، وبالتالي سأل ابنه كريس بعض أصدقائه على "فيس بوك" ما إذا كان بإمكان أي شخص مساعدته واستعارة رافعة، ولحسن الحظ وافق زميله السابق في المدرسة على المساعدة، ثم ذهب إلى دار الرعاية واتفق مع الإدارة على اللقاء الخاص بين الزوجين.

وفي اليوم التالي، صعد نيك إلى نافذة زوجته، وهكذا تمكننا من التحدث ولبس بعضهما البعض. وقال الرجل: "لقد

الفرق بين الجريمتين الوقتية والمستمرة

ابتكار مكيف هواء «يقضي» على كورونا

أهمية التفرقة بين الجرائم الوقتية والجرائم المستمرة:

أولاً: من الناحية الموضوعية
١- من حيث تطبيق القانون والزمان: لا يسري القانون الجديد على الجرائم الوقتية السابقة على نفاذه إذا كانت اصلح للمتهم، بينما يسري على الجرائم المستمرة.

٢- من حيث تطبيق القانون من حيث المكان: يتحدد مكان وقوع الجريمة المستمرة بكل مكان قامت فيه حالة الاستمرار، على عكس الجريمة الوقتية التي تتحقق في مكان واحد.

ثانياً: من الناحية الإجراءات
١- من حيث الاختصاص: في الجريمة الوقتية، تختص المحكمة التي وقعت في دائرة اختصاصها الجريمة، بينما تختص بنظر الجرائم عن الجريمة المستمرة

جميع المحاكم التي وقعت في دائرتها الجريمة المستمرة.

٢- من حيث تقدم الجرائم الجنائية: يبدأ سريان مدة تقادم الجرائم الجنائية من يوم وقوع الجريمة، وفي الجريمة المؤقتة يبدأ من وقت ارتكابها، وفي المستمرة يبدأ من اليوم الثاني لانتهائها.

٣- من حيث قوة الشيء المحكوم به: تحوز قوة الشيء المحكوم به، الجريمة الوقتية المتتابعة للأفعال، هي الجريمة التي تقع بارتكاب عدة أغلبية متماثلة للاعتداء على حق معين تنفيذاً لغرض إجرامي واحد، ولها شروط ثلاثة: أولاً:

تماثل الأفراد الإجرامي وتتابعها، وتفترض هذه الجريمة أفعالاً متماثلة ومتتابعة يعد كل منها جريمة في ذاته، مثال ذلك، ضرب المجني عليه عدداً من الضربات

وادی الى الوفاة.. ثانياً: وحدة الحق المعتدي عليه: أن تكون هذه الأفعال قد اعتدت على حق واحد..

ثالثاً: وحدة الغرض الإجرامي: يلزم أن تتم الأفعال قد وقعت لغرض إجرامي واحد، بمعنى كل هذه الأفعال ارتكبت بتصميم واحد تنفيذاً لخطة إجرامية واحدة.

تعددت عناصرها ووسائل تنفيذها. أحكام الجريمة المتتابعة للأفعال: تخضع لأحكام قريبة من الجريمة المستمرة، فيما يتعلق بالقواعد الموضوعية: - يسري القانون الاسوأ على الجريمة المتتابعة

الأفعال إذا كان عمل به قبل ارتكاب آخر هذه الأفعال.. فيما يتعلق بالقواعد الإجرائية: يسري التقادم المسقط للدعوى الجنائية من اليوم الآتي لأخر فعل داخل في تكوين الجريمة المتتابعة للأفعال.

تمكن باحثون في جامعة هيوستن بولاية تكساس الأميركية من ابتكار مكيف، يقولون إنه قادر على «التقاط» جزيئات فيروس كورونا المتناظرة في الهواء، و«قتلها فوراً».

وشارك في تطوير مكيف الهواء، باحثون من الجامعة بقيادة مدير مركز الموصلية الفائقة فيها، زيفنغ رين، إلى جانب منذر حوراني، الرئيس التنفيذي لشركة «مديستار» المعنية بتطوير المشاريع الطبية. ونشرت تفاصيل الابتكار الجديد في دورية «تودييه فيزيكس» العلمية، وأجرى الباحثون تجربة في مختبر كورونا الموجودة في الهواء قتل، بعد تشغيل المكيف.

ويستخدم المكيف رغوة النيكل في عملية محاصرة الفيروسات وتسخين درجة حرارتها، تمهيداً «لقتلها». ويعتقد الباحثون أن هذا الابتكار يمكن استخدامه



في الطائرات والمكاتب والمدارس، وغيرها من المنشآت التي تتكثف بالبشر. ويشير الباحثون إلى أن المكيف الجديد يحد حتى الآن أكثر من نصف مليون شخص.

الفرق بين نقل الدعوى وإحالة الدعوى.. ومَن هي الجهة المختصة في كل حالة؟

النقل والإحالة في الدعوى المدنية لقد نص قانون المرافعات المدنية في المادة ٧٨ منه على: إذا قضت المحكمة بعدم اختصاصها القيمي أو الوظيفي أو النوعي أو المكاني، وجب عليها أن تُحيل الدعوى على المحكمة المختصة. ففي نص المادة المذكورة حدد فيه حالات إحالة الدعوى، ويكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة المكاني، ويكون قبل التعرض لموضوع الدعوى، وإلا سقط الحق فيه، وذلك إستناداً لأحكام المادة ٧٤ مرافعات مدنية. أما

الدفع بعدم اختصاص المحكمة القيمي أو الوظيفي أو النوعي، فيجوز إيدأؤه في أية حالة تكون عليها الدعوى. أما نقل الدعوى المدنية سواء أكانت دعوى شرعية أم بدائية، وكما نصت المادة ٩٧ مرافعات مدنية، فيكون بقرار من محكمة التمييز إذا تعذر تشكيل المحكمة لأسباب قانونية أو كان في رؤية الدعوى ما يؤدي إلى الإخلال بالأمن أو لأي سبب تراه محكمة التمييز مناسباً. النقل والإحالة في الدعوى الجزائية

لقد نصت المادة ٥٣ / ج، على أنه: إذا تبين لقاضي التحقيق أنه غير مختص بالتحقيق في الجريم، فله أن يحيل الأوراق التحقيقية على قاضي التحقيق المختص. وكذلك في المادة ٥٤ / أ: في حالة تقديم شكوى أو إخبار ضد متهم إلى جهتين أو أكثر من جهات التحقيق، وجب إحالة الأوراق التحقيقية على الجهة التي قدمت إليها الشكوى أو الإخبار أولاً. وكذلك الفقرة / ب من المادة أعلاه، نصت على: إذا تعدد المتهمون في

جريمة، وقُدمت الشكوى أو الإخبار ضد بعضهم إلى جهة تحقيق مختصة، وقُدمت ضد الآخرين إلى جهة تحقيق مُختصة أخرى، وجب إحالة الأوراق التحقيقية على الجهة التي قُدمت لها الشكوى أو الإخبار أولاً. وكذلك في المادة ٥٥ / أ: إذا وقع تنازع في الإختصاص بين جهتين أو أكثر من جهات التحقيق، فيُحال هذا التنازع على محكمة التمييز لتصدر قرار بتعيين الجهة المختصة. أما بخصوص نقل الدعوى الجزائية،

ففيه حالتان، وهي النقل بين محاكم التحقيق، والنقل بين محكمة جزائية وأخرى. ففي نص المادة ٥٥ / ب، تناولت جواز نقل الدعوى من اختصاص قاضي تحقيق إلى قاضي تحقيق آخر بأمر من رئيس مجلس القضاء الأعلى أو بقرار من محكمة التمييز أو محكمة الجنائيات ضمن منطقتها إذا اقتضت ظروف الأمن أو كان النقل يُساعد على ظهور الحقيقة. هذه الحالات التي نص عليها قانون المرافعات المدنية وقانون أصول المحاكمات الجزائية بخصوص نقل وإحالة الدعوى من محكمة إلى أخرى.

لكل داهية من هو أدهى.. حكمة

قاضي ودهاء محام!



قد يكون احدهم في غاية الدهاء، ولكن لكل داهية من هو أدهى منه.. يحكي انه، ذات مرة من المرات، كان هناك محام مندوب للدفاع عن احد الأشخاص المتهمين بقتله لزوجته، وكان يتسم المحامي بالدهاء والمكر والخبرة في افتناع الحضور بوجهة نظره، فانظر كيف أراد إثبات براءة المتهم الموكل عنه. جاء المحامي الى المحكمة، وفي وسط المرافعة، وبأعلى صوت لديه صرخ، قائلاً: السادة الحضور، موكلي بريء ولم

البراءة لموكله، وعلل ذلك للقاضي، قائلاً: لا يوجد اي اقتناع عن قتل موكلي لزوجته، بدليل نظراتكم جميعاً نحو الباب، وينتظر دخول القتيلة لإثبات براءة موكلي.. فرد القاضي، قائلاً: وانا سأحكم على المتهم بالاعدام.. فسأله المحامي، ولماذا ؟؟ فقال القاضي: فعلا التفت الجميع الى الباب منتظرين دخول الزوجة القتيلة، لكن لم يلتفت موكلك "متهم"، وذلك لافتناعه بأنها لن تأتي، فهو قتلها بالفعل!.

ستائر ذكية تعمل بالأوامر الصوتية



طورت شركة إيكيا للمفروشات ستائر ذكية أطلقت عليها اسم "فيرتور" تبدأ أسعارها من ١٢٩ دولاراً فقط، وتدعم عناصر التحكم الصوتية عبر سيريري وأليكسا ومساعد غوغل. وتتوفر ستائر فيرتور الذكية الآن في ثمانية أحجام مختلفة، وبخض النظر عن الحجم الذي تحتاجه، ستأتي الستارة التي تشترها مع قماش تعتميم رمادي باهت ومظهر معدني صناعي. كما ستأتي كل ستارة فيرتور مع بطارية ليثيوم أيون قابلة لإعادة الشحن، وجهاز تحكم عن بعد لاسلكي، وأقواس تثبيت. وبمجرد تثبيت الستارة المعتمة، ستستخدم كابل Micro-Android أو iOS. يمكنك

أيضاً برمجة ستائرك لفتحها وإغلاقها وفقاً لجدول زمني مؤتمت. والأهم من ذلك، يخبرك باستخدام عناصر التحكم المؤتمتة التي تقدمها كل واحدة من هذه المنصات الصوتية الثلاثة.

وفاة شيخ الخطاطين العراقيين وأحد أعلام

الموصل عن 89 عاماً



واعتمد يوسف دنون في ممارسته للخط العربي على نفسه، ومما أخذه من خطوط صبري الهلالي وهاشم البغدادي، وقد قال عن نفسه: «أحد العوامل الرئيسية التي قادنتني لتعلم الخط هو كتابتي للخط هو نشأت في عائلة فقيرة، اضطررتي لظرفها الاقتصادي للعمل أثناء متابعة الدراسة منذ الصغر».

في العديد من المعارض الدولية للخط في الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وماليزيا، ويسبب كبر سنه وعدم قدرته على الاستمرار في ممارسة الخط على النحو الذي كان عليه سابقاً، افتتح مركزاً مختصاً بالدراسات والأبحاث التاريخية والفنية، سَمَّاه باسمه، ومن ضمن مهام هذا المركز إقامة الدروس والمحاضرات التعليمية عن الخط العربي ومدارسه المتنوعة.

رحل شيخ الخطاطين العراقيين والباحث في شؤون الكتابة العربية، المؤرخ يوسف دنون، عن عمر ناهز الـ ٨٩ عاماً. ويعد الخطاط يوسف دنون من أواخر الخطاطين العراقيين الذين عاصروا العهد الملكي في العراق، حيث ولد عام ١٩٣١ في مدينة الموصل، وبرع منذ صغره في الرسم وإجادة الخط العربي، ثم عزز ذلك بالدراسة لبيد في كتابة هذا الخط بمختلف أنواعه. وشارك دنون

استغرق بناؤه 11 عاماً.. افتتاح أول

فندق في العالم بطلاء من الذهب



شهد قطاع السياحة في مختلف أنحاء العالم حدثاً فريداً من نوعه، حيث افتتح في فيتنام أول فندق في العالم بطلاء من الذهب عيار ٢٤ من الخارج والداخل. وذكر بأن تكلفة إقامة التزيل لليلة واحدة في فندق "دولسي جولدن هانوي" تبلغ ١٠٠٠ دولار.

وفضلاً عن طلاؤه بالذهب من الداخل والخارج، يمتاز فندق "دولسي جولدن هانوي" بوقوعه على ضفة بحيرة "جيانغ فو" في منطقة "با دنه" في العاصمة الفيتنامية هانوي.

سامسونغ تطلق جهازاً لاسلكياً يعقم الهاتف من الفيروسات

طرحت سامسونغ هذا الجهاز في ألمانيا وهولندا وتايواند وستغافورة في الآونة الأخيرة، ومن المقرر أن طرحه في الولايات المتحدة قريباً. وذكرت سامسونغ ان الجهاز يستطيع تعقيم عدد من الأدوات الشخصية مثل الهواتف الذكية والساعات وساعات الاذن وغيرها.



وون(٤١,٣٩ دولارا امريكيا) ابتداءً من اليوم في البلاد. وقد

أعلنت شركة سامسونغ الكورية الجنوبية للإلكترونيات أنها أطلقت جهازاً لاسلكياً جديداً يشحن الهاتف ويعقمه من الفيروسات في كوريا الجنوبية وسط تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد.

ذكرت وكالة يونهاب الكورية أن «سامسونغ بدأت في بيع الجهاز الذي يعتمد على الأشعة فوق البنفسجية بسعر يقدر بـ ٤٩,٥٠٠